المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 81 / 2025

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع- منسق عام (ماس)
- أحمد عمر- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور- سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2- 970 +
فاكس :+970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون:+970-2-2982700
فاكس :+970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف :+970-2-2415251
فاكس :+970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف:+970-2-2946946
فاكس :+970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/qem-issues

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2025
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

آب 2025

تقديـــــــــــــم

مواصلة التدمير الاقتصادي-الاجتماعي بلا هوادة

خسائر متراكمة

بعد سنتين من عدوان وحشي أطلقته دولة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، لا يزال مشهد الحرب طاغيا على الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها؛ فلم يحصد سكان الأراضي الفلسطينية سوى المزيد من النكبات والمآسي الناجمة عن الدمار البشري والاقتصادي والمادي في قطاع غزة، واستمرار الخناق على الضفة الغربية، ما أدى إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل، وعدم توازنه مع تكاليف المعيشة. كما هو الحال منذ بدء العدوان الإسرائيلي على فلسطين، يستعرض المراقب الاقتصادي في عدده الـ81 آثار صدمة الحرب وعدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد المحلي.

في هذا العدد

يرصد القسم الأول من هذا العدد التطورات الاقتصادية في الربع الأول 2025، أي عقب 18 شهرا على الحرب والتي تشير إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني. كما توضح البيانات الربعية، ما زالت مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة عشية الحرب (الربع الثالث 2023)، رافقها ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم عن المسارات شبه الثابتة ما قبل الحرب.

أما القسم الثاني فيتناول في خمسة صناديق أبرز التطورات على الساحة الاقتصادية والمحلية. يلخص أولها أبرز ما جاء في تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيزي، المعنون «من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية». تناول الصندوق الثاني القضية البارزة والمتكررة على الساحة المحلية آلا وهي تجميد تحويلات المقاصة وتطبيق استقطاعات مستجدة. أما الصندوق الثالث فقد تطرق إلى موضوع عملة الشيكل الإسرائيلي في زمن الحرب. استعرض أبرز التطورات في الاقتصاد الإسرائيلي، والاستقرار الملحوظ وحتى الارتفاع في سعر صرف الشيكل مقابل الدولار في الفترة الأخيرة، كما تناول الأسباب التي تدعم ذلك. تناول الصندوق الرابع، معضلة السيولة النقدية في قطاع غزة، وكيف كانت أحد أدوات حرب الإبادة الدائرة في القطاع. تناول الصندوق الخامس والأخير، تقريرا حديثا للبنك الدولي درس من خلاله سياسات الإنفاق لدى الحكومة الفلسطينية في ظل الأزمة المالية المتفاقمة.

في الختام

على ضوء إشرافي لآخر مرة، بصفتي مديرا عاما للمعهد، على المراقب الاقتصادي الربعي، وقبل تسليم العهدة للمدير العام القادم آواخر العام 2025، أنتهز الفرصة لأبدي ملاحظتين ختاميتين مستوحاة من تجربتي الشخصية الطويلة مع المراقب الاقتصادي، ثم من تجربة المعهد في مواكبة حرب الإبادة منذ 2023 بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المراقب الربعي، النشرة الشهرية، والعديد من الأوراق والدراسات المخصصة للموضوع.

من لا يعرف المراقب الاقتصادي منذ زمن، أو يقرأه لأول مرة، قد لا يعرف أنه المنشور الدوري الاقتصادي الفلسطيني الوحيد الذي واصل مهمة وضعت له منذ 30 عاماً وما زال، في التوثيق الدقيق والموثق والدوري (سنوي ثم ربعي) لأهم مجريات الاقتصاد الفلسطيني وتداعياته الاجتماعية والسياساتية. لا مثيل له علمياً، وبات إصداره من الأنشطة الأساسية للمعهد، ومدخلا مفيدا لتعميم إحصاءات ينتجها شركاء المعهد الثلاثة، وتحليلها في إطار بحثي دوري موحد وتحت اشراف تحريري وعلمي رفيع المستوى. هذا التعاون كذلك ليس له مثيل في المشهد الاقتصادي والبحثي الفلسطيني، ومصدر فخر لجميع الشركاء. في هذا السياق، لا أستطيع إلا أن استذكر أنه كان لي الشرف بتصميم برنامج المراقب كنشرة دورية للمعهد قبل 30 سنة، تحت إشراف المدير العام الأول د. نبيل قسيس.

أخيراً، وبعيداً عن الظروف المادية التي ستحدد اتجاه مسار الشعب الفلسطيني السياسي في الحقبة الجديدة، والذي يؤمل أن يكون خياره الحر وليس خيار الأطراف الخارجية، فإن الخيارات السياسية الصعبة كانت دائماً ترافقها خيارات اقتصادية ليست أقل تعقيداً. بعضها لم تكن خيارات طوعية، بل قسرية. ففي أكثر

المحتويـــات

القسم الاول:الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2025

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 5
4. القطاع المصرفي 6
5. القطاع المالي غير المصرفي 8
6. الأسعار والتضخم 10
7. الاستيراد والتصدير 12

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية 13
2. تجميد تحويلات المقاصة وتطبيق استقطاعات مستجدة 14
3. الشيكل في زمن الحرب 15
4. حرب السيولة النقدية أداة من أدوات الإبادة 18
5. البنك الدولي يدرس سياسات الإنفاق لدى الحكومة الفلسطينية 19

من مفترق تاريخي، كان الشعب الفلسطيني واقتصاده بين اختبار السعي للبناء الذاتي، تحت حكم اقتصادي استعماري معاد من جهة، أو تحت ضغط الانصهار غير المتكافئ والمشوه في منظومة الاقتصاد المعولم السائد، من جهة أخرى.

أسفر عدم حسم ذلك التناقض في كل مرحلة منذ أوسلو عن محاولة كسب بعض المزايا من الارتباط القسري بالاقتصاد الإسرائيلي من قبل العمال ورؤوس الأموال، على الرغم مما ينطوي عليه من إضعاف لمصالح المسار الاقتصادي المستقل أو تعطيل للجهد التنموي الوطني الأشمل. ما زالت هذه المقاربة تتحكم بما هو مرغوب أو مطلوب لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة أو عدالة اجتماعية، نظرية من جهة، وما هو ممكن فعلياً في ظل قيود الاستعمار وآلياته الاقتصادية من جهة واقعية.

ختاماً، أتوجه شخصياً بالتقدير للشركاء الثلاثة القائمين على إعداد ورعاية نشر المراقب، وإلى فريق البحث على إسهاماته العلمية ومتابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراته الحديثة، بقيادة متميزة من الدكتور نعمان كنفاني، محرر المراقب الاقتصادي.

رجا الخالدي
المدير العام

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2025

1- الناتج المحلي الإجمالي

- أدى استمرار الحرب الإسرائيلية والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية على الضفة الغربية، إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني. وما زالت مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة عشية الحرب (الربع الثالث 2023) كما هو موضح في الشكل 1.
- تشير البيانات الربعية إلى بعض اتجاهات التحسن في الربع الأول 2025 بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2025 بمعدل 9.1% مقارنة مع الربع المناظر 2024، وتراجع بشكل طفيف (0.9%) مقارنة مع الربع الرابع 2024، ليصل إلى 2,824.3 مليون دولار بالأسعار الثابتة.
- يوضح الشكل 2 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساسا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). وقد شهدت هذه القنوات تراجعا حادا منذ بدء الحرب مقارنة مع المستويات المسجلة ما قبل الحرب.
- أدى التراجع الحاد في الناتج المحلي في القطاع إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى 3%، وبالتالي إلى اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. تعزى نزعة الانخفاض إلى تباطؤ وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع خاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006.
- انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي، في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة

شكل 1: نسبة الناتج المحلي للأعوام 2023-2025 حسب الربع مقارنة مع الربع الثالث 2023 (%)

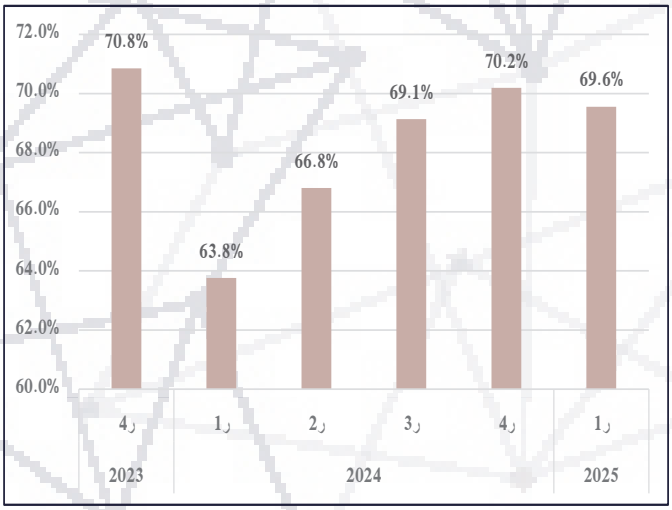

الغربية والقطاع، ليصبح دخل الفرد في القطاع لا يشكل سوى 4.1% فقط من دخل الفرد في الضفة، مقارنة بـ 26.9% عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع (أنظر الشكل 3).

- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الأول 2025 انخفاضاً

شكل 2: معدلات التغير الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010-2025 حسب الربع (التغير الربعي مقارنة مع الربع السابق %)

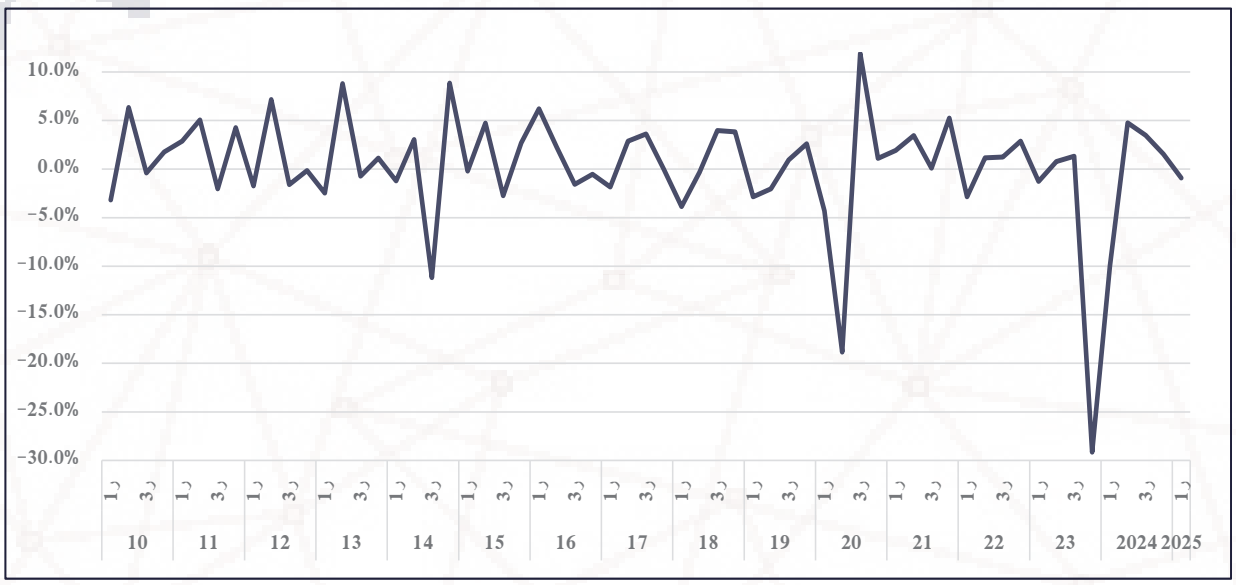

شكل 3: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الأعوام 2000-2025 حسب الربع (%) بالاسعار الثابتة: سنة الاساس 2015

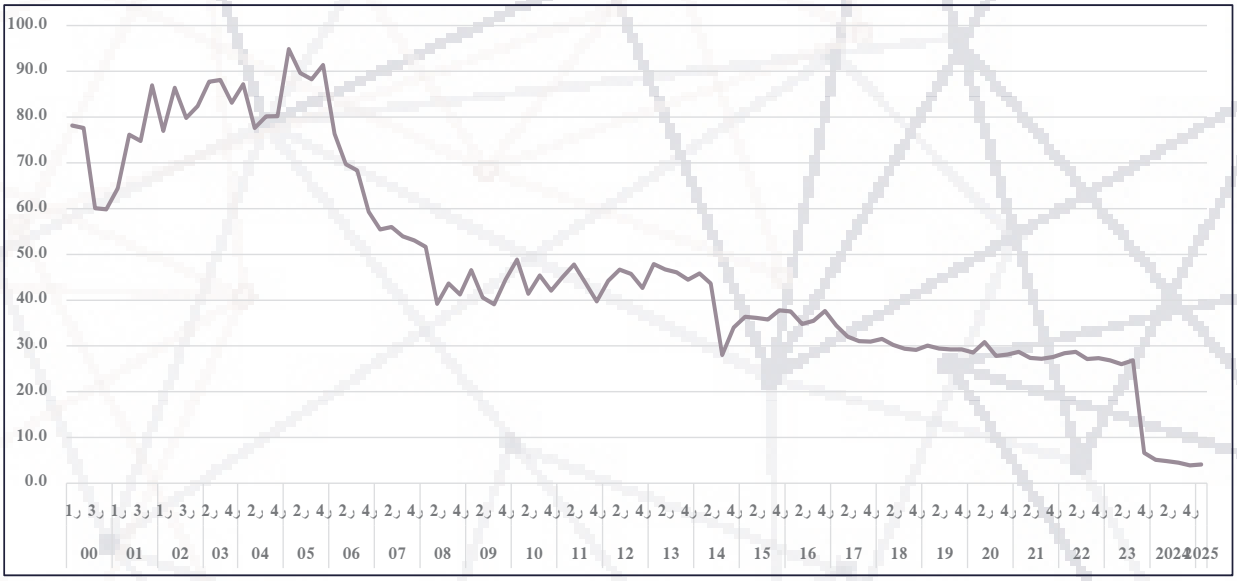

في القيمة المضافة في جميع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد كان التراجع الأكبر في نشاط الإنشاءات (تراجع بمقدار 16.4%). أما القطاعات الخدمية، فقد شهدت غالبية الأنشطة ارتفاعا باستثناء كل من نشاط النقل والتخزين (تراجع 17.2%)، ونشاط الإدارة العامة والدفاع (تراجع بنسبة 10.1%) (أنظر الشكل 4).

- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا بنسبة 9.1% في الربع الأول 2025 مقارنة مع الربع السابق، كما شهد التصدير والاستيراد ارتفاعا بنسبة 3.2%، و15.5% خلال نفس فترة المقارنة. في حين شهد الإنفاق العام تراجعا بنسبة 19.7% بسبب استمرار إسرائيل في اقتطاع جزء من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار تراجعا بنسبة 0.5% (أنظر الجدول 1). وقد شهدت الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محليا اتساعا في الربع الأول 2025 مقارنة مع الربع السابق. حيث إن الطلب المحلي أعلى بنحو 39.7% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً (63.4% في حال إضافة الصادرات) في الربع الأول 2025، مقارنة مع 35.4% في الربع الرابع 2024.
- بلغت نسبة الاستثمار 26.4% من الناتج المحلي في الربع الأول 2025. وتراوحت هذه النسبة بين 24-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى مما هو الحال في الدول منخفضة الدخل (21%). وتذهب معظم الاستثمارات في فلسطين إلى القطاعات غير التجارية (non-tradables)، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.

شكل 4: التغير في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2025 مقارنة مع الربع السابق (%)

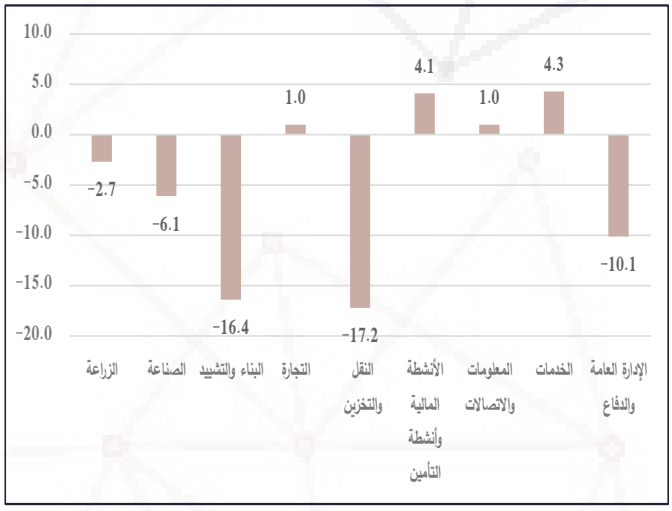

جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في التغير بين الربعين المتلاحقين (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	التغير (%)	المساهمة في التغير %
التغير في الاستهلاك الخاص	9.1	7.8
(+) التغير في الاستهلاك العام	(19.7)	(4.6)
(+) التغير في الاستثمار	(0.5)	(0.1)
(+) التغير في الصادرات	3.2	0.7
(-) التغير في الواردات	15.5	8.8
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(362.5)	4.1
الناتج المحلي	(0.9)	(0.9)

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

- الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره، وبين ما يتم إنتاجه محليا، تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور الأداء الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء الحرب، دون وصولها إلى مستوياتها ما قبل الحرب، إضافة إلى تذبذب التحويلات الخارجية. وقد كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين خلال الربع الأول 2025 أعلى بنسبة 18.8% من الناتج المحلي (22% في الربع السابق). كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 4.3% من إجمالي الدخل المتاح مقارنة مع 15.6% في الربع الثالث 2023 (عشية الحرب) (أنظر الجدول 2).

جدول 2: الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية في العامين 2024 و2025
حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2024				2025
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
الناتج المحلي الإجمالي	**2,589.2**	**2,712.8**	**2,807.3**	**2,850.3**	**2,824.3**
صافي الدخل من الخارج	127.2	170.7	228.3	241.5	193.9
- صافي تعويضات العاملين	96.1	120.1	130.6	150.5	144.4
- صافي دخل الملكية	**31.1**	**50.6**	97.7	**91.0**	**49.5**
الدخل القومي الإجمالي	**2,716.4**	**2,883.5**	**3,035.6**	**3,091.8**	**3,018.2**
صافي التحويلات الجارية من الخارج	**229.2**	**240.5**	342.3	**386.8**	**335.7**
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**2,945.6**	**3,124.0**	**3,377.9**	**3,478.6**	**3,353.9**

2- سوق العمل

تراجع الأداء العام لمؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2025، مقارنة مع اتجاهات التحسن الطفيفة التي ظهرت على بعض المؤشرات في الربع الرابع 2024. ويؤكد هذا على أن سوق العمل في الضفة الغربية لم يتعاف من التداعيات السلبية للحرب. حيث ما زالت السمات العامة للسوق في الضفة الغربية تتأثر بشكل سلبي بالخناق الإسرائيلي على المحافظات، والقيود المفروضة على حركة التواصل فيما بينها، والحيلولة دون وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط، نظرا لأن حال التشغيل في قطاع غزة تعرض للانهيار التام:[1]

- **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الأول 2025 نحو 45.2% (46.1% في الربع السابق) بواقع 72.0% لدى الذكور و17.5% لدى الإناث.

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2024
حسب الربع (ألف عامل)

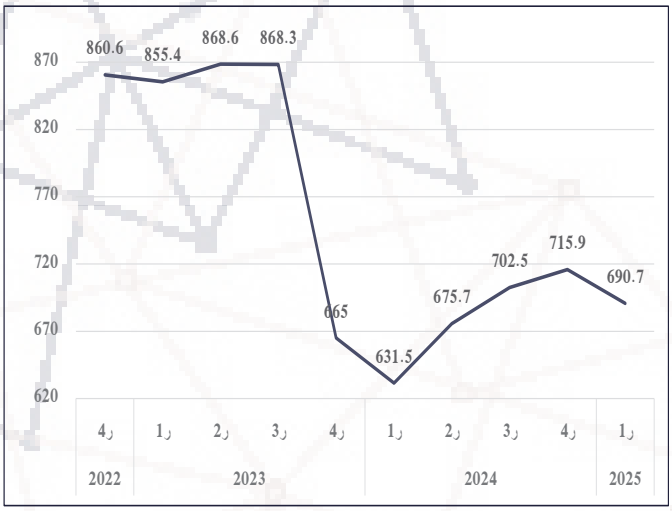

- **عدد العاملين:** ارتفع العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 9.4% بين الربع الأول 2025 والربع المناظر ليصل إلى 690.7 ألف فرد. إلا أن هذا يبقى أقل بنسبة 3.5% عن العدد مقارنة مع الربع السابق، وأقل بنسبة 20.5% عن مستوى ما قبل الحرب، أي في الربع الثالث 2023 (أنظر الشكل 1). وتوزع

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأنّ الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى أثار سلبية ضخمة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي فإنّ المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة.

العاملون من الضفة الغربية بين 74% في القطاع الخاص، و16.9% في القطاع العام، و5.8% في إسرائيل والمستعمرات. ووصلت نسبة العاملين في القطاع الأهلي إلى 3.3%.

- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 32.7 ألف عامل في الربع الأول 2024 إلى نحو 40.3 ألف عامل في الربع الأول 2025 (38.0% منهم يعملون في المستعمرات). وتوزع هؤلاء بين 35.2% يعملون بتصاريح و45.2% بلا تصاريح، و19.6% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية ما زالت أقل بشكل ملحوظ مما كانت عليه ما قبل الحرب (أنظر الشكل 2). ضمن نفس السياق، يظهر الشكل 3 تغيرا ملحوظا في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الربع الأول 2025 مقارنة بما كان عليه الحال عشية الحرب، خاصة التراجع في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء، وارتفاع نسبة العاملين في نشاط الصناعة.
- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 30.2% في الربع الأول 2025. وهذا أدنى بمقدار 5 نقاط مئوية عن الربع المناظر، لكنه أعلى بمقدار 1.4 نقطة مئوية عن الربع السابق. وهو أدنى بمقدار 17.3 نقطة مئوية عن مستواه عشية الحرب في الربع الثالث 2023 (أنظر الجدول 1). كما بلغ معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 45.9%، بواقع 32.3% لدى الذكور مقابل 58.9% لدى الإناث.
- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 135.2 شيكل في الربع الأول 2025. وتباين هذا المتوسط بين 190.9 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات و86.7 شيكل لعمال الزراعة. ويعادل متوسط أجر العامل في الضفة 53% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 318.8 شيكل لعمال البناء والتشييد و97.2 شيكل لعمال الزراعة.
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 16.7% (43 ألف عامل) في الربع الأول 2025 مقارنة مع 14% في الربع المناظر (36 ألف عامل). بمتوسط أجر شهري يعادل 1,431 في الربع الأول 2025 مقارنة مع 1,388 شيكل في الربع المناظر.

شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (%)

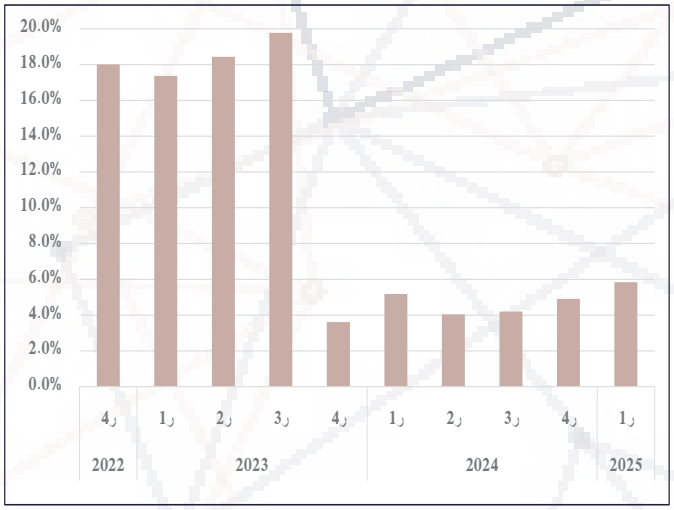

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)

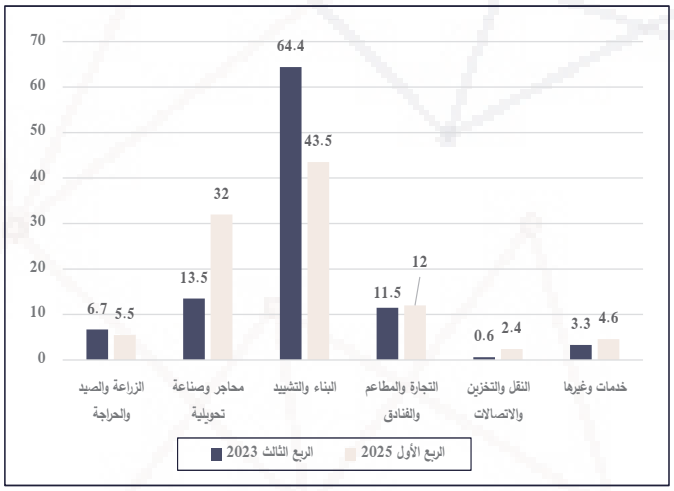

جدول 1: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية (%)

البند	ر3 2023	ر4 2023	ر1 2024	ر2 2024	ر3 2024	ر4 2024	ر1 2025
الضفة الغربية	12.9	32.0	35.2	31.1	30.7	28.8	30.2
- الذكور	10.2	33.9	35.6	31.4	31	29.1	29.8
- الإناث	**24.9**	**24.6**	33.5	**29.8**	**29.7**	**27.7**	**31.9**

3- المالية العامة[1]

- **الإيرادات العامة:** بلغت إيرادات المقاصة على أساس نقدي حوالي 3.5 مليار شيكل خلال الربع الأول 2025، مقارنة بحوالي 1.8 مليار شيكل في الربع المناظر. ويعزى الارتفاع في قيمة المقاصة خلال هذا الربع إلى تسجيل خصومات من المبالغ المحتجزة من أموال المقاصة إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية (بقيمة 1,057 مليون شيكل)، وشركتي توريد المحروقات (بمبلغ 761.8 مليون شيكل). وإذا ما تم تحييد هذه المبالغ، يظهر أن ارتفاع إيرادات المقاصة غير حقيقي، حيث لا تزال سياسة القرصنة الإسرائيلية على أموال المقاصة عبر الحجوزات غير القانونية متواصلة. ولقد بلغت قيمة إيرادات المقاصة المحولة نقداً للبنوك (متحصلات المقاصة النقدية) حوالي 1.4 مليار شيكل فقط خلال الربع الأول 2025.[2] من جهة أخرى، انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 25.9% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي مليار شيكل (أنظر الجدول 1). كذلك تراجعت المنح والمساعدات الخارجية بشكل حاد إلى حوالي 132 مليون شيكل، مقارنة بنحو 387.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر (أنظر الشكل 1). وفي المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول 2025 حوالي 4.7 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.6 مليار شيكل خلال الربع المناظر.
- **النفقات العامة:** ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة 24.7% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). وفي ذات السياق ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 34.3% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل. كما ارتفعت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 33.3% خلال نفس فترة المقارنة، ووصلت إلى حوالي 1.1 مليار شيكل. وشهد بند صافي الإقراض خلال الربع الأول 2025 ارتفاعا ليصل 488.4 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 432.1 مليون في الربع المناظر. أما بالنسبة إلى الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 87.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 101.1 مليون شيكل في ربع السنة الأول من العام السابق. وبالنتيجة، شكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 80.9% من النفقات المستحقة، والتي بلغت حوالي 4.3 مليار شيكل خلال الربع الأول 2025.
- **الفائض/العجز المالي:** تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات في الربع الأول 2025، حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام عجزاً بحوالي 0.6 مليار شيكل. ولقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذ العجز إلى حوالي 0.5 مليار شيكل.
- **الدين العام الحكومي:** انخفض الدين العام الحكومي، مقوماً بالدولار، نهاية الربع الأول من العام 2025 بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق. ولكنه جاء مرتفعاً بنسبة 7.4% مقارنة بالربع المناظر. ووصل الدين إلى حوالي 4.1 مليار دولار (أو ما يعادل 15.2 مليار شيكل). وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 67.6%، مقابل 32.4% للدين الحكومي الخارجي (أنظر الشكل 2).

1 مصدر البيانات في هذا الجزء : وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2025). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

2 تشير وزارة المالية إلى أن إيرادات المقاصة على أساس نقدي هي عبارة عن المبالغ المستلمة من اسرائيل عبر البنوك، مضافا إليها مبالغ الخصومات، مثل الخصومات لقاء المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والمستشفيات. وفي حال لم يتم استلام أي تحويلات نقدية، فإن ايرادات المقاصة تمثل فقط الخصومات المستقطعة.

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الأول 2024 والأول 2025 (مليون شيكل)

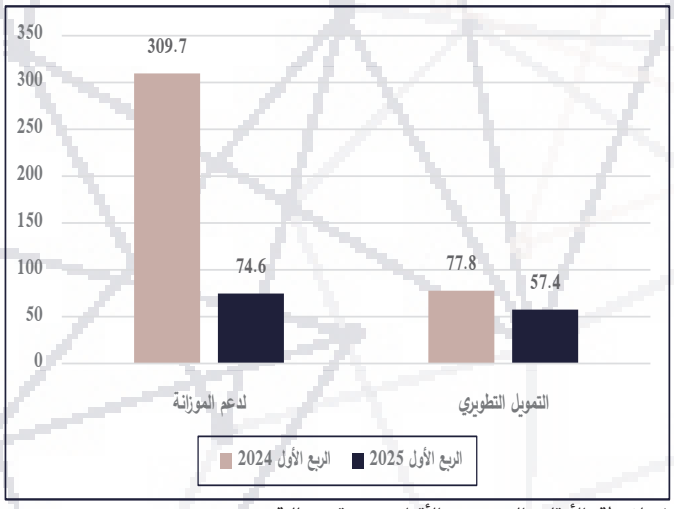

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)

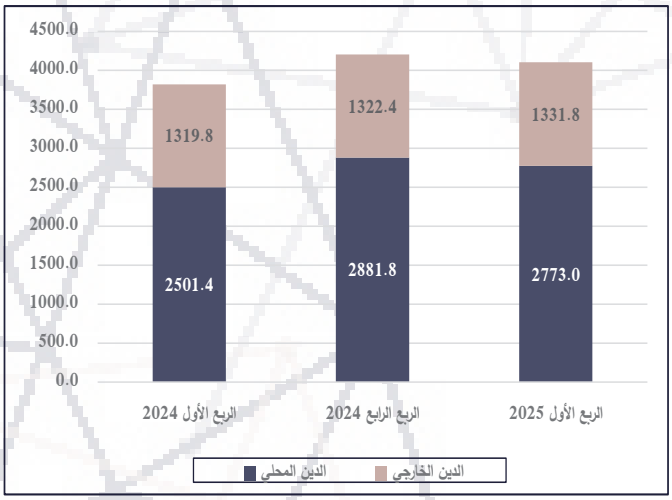

جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربعين الأول 2024 والأول 2025 (مليون شيكل)

البند	ر1 2024	ر1 2025
مجموع الإيرادات	**3,172**	**4,556**
إيرادات المقاصة	1,778.7	3,521.7
إيرادات ضريبية	932.9	710
إيرادات غير ضريبية	364.8	244
متحصلات مخصصة	116.4	93.3
الإرجاعات الضريبية (-)	20.8	13
مجموع النفقات	**2,777**	**3,462.1**
الأجور والرواتب	1,306.9	1,755.2
غير الأجور	814.9	1,086.4
صافي الإقراض	432.1	488.4
مدفوعات مخصصة	122	44.8
إنفاق تطويري	101.1	87.3
الرصيد قبل المنح والمساعدات	**395**	**1,093.9**

4- القطاع المصرفي[1]

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين 24.9 مليار دولار نهاية الربع الأول 2025، مرتفعا بمعدل 9.1% مقارنة بالفترة المناظرة (الربع الأول 2024). وجاء هذا الارتفاع مدفوعا بزيادة النقد (الكاش) في خزائن المصارف، إضافة إلى التوسع في الائتمان الحكومي، وزيادة محفظة الأوراق المالية. وتشير البيانات إلى ارتفاع أصول المصارف المحلية بنحو 12.7% لتبلغ 15.6 مليار دولار. في حين ارتفعت أصول المصارف الوافدة بوتيرة أقل خلال ذات الفترة، وبمعدل 3.8% لتصل إلى 9.3 مليار دولار.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بنسبة 1.8% مقارنة بالفترة المناظرة في العام السابق لتصل عند 11.9مليار دولار (أنظر الجدول 1). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيس بارتفاع التمويلات الممنوحة للقطاع العام، خاصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة، التي شهدت زيادة بحوالي 389.6 مليون دولار خلال العام، ليصل إجمالي التمويل الممنوح للحكومة حوالي 2.71 مليار دولار، ويشكل هذا 22.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مقابل 19.8% في الفترة المناظرة. في حين تراجع التمويل الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 1.9% مقارنة بالربع المناظر 2024، ليصل إلى 9.2 مليار دولار، مشكلة 77.3% من إجمالي التسهيلات مقارنة بـ 80.2% في الفترة المناظرة. وتدلل البيانات على تراجع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعي تمويل السلع الاستهلاكية والخدمات. فقد ارتفعت التسهيلات المقدمة لتمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 3.3% لتبلغ 1.3 مليار دولار (ما يعادل 14.4% من إجمالي تمويلات القطاع الخاص). ويُعزى ذلك على الأرجح إلى اضطرار الأفراد إلى الاستدانة لتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل تأخر صرف الرواتب وارتفاع الأسعار وفقدان العديد من الأسر مصادر دخلها. كما سجل قطاع الخدمات ارتفاعا بنسبة 10.3%، لتصل تمويلاته إلى 1.2 مليار دولار.
- **ودائع العملاء:** شهدت ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي ارتفاعا ملحوظا (بنسبة 8.9%) في الربع الأول 2025 مقارنة بالربع الأول 2024، لتصل إلى 19.3 مليار دولار (أنظر الجدول 2). ويعود هذا النمو بدرجة أساسية إلى الارتفاع الحاد في ودائع العملاء في قطاع غزة، والتي قفزت بنسبة 66%، أو بما يعادل 1.5 مليار دولار، لتصل قيمتها بذلك 3.7 مليار دولار، رافعة حصتها من إجمالي ودائع العملاء إلى 19.3%، مقارنة مع 10% فقط قبل العدوان.[2] أما في الضفة الغربية، فقد سجلت ودائع العملاء ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.6% (ما يعادل 88.3 مليون دولار) مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى نحو 15.5 مليار دولار، مشكّلة بذلك 80.7% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنة مع 90% قبل العدوان. جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة ودائع كل من الشركات، والسلطات المحلية، ومؤسسات القطاع العام غير المالية،

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2024				2025
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
القطاع العام	2,317.2	2,558.1	2,720.1	2,819.4	2,711.3
العقارات والإنشاءات	2,388.5	2,370.5	2,401.1	2,372.9	2,341.8
التعدين والصناعة	687.7	671.2	652.4	662.2	658.1
التجارة	2,031.7	1,940.3	1,968.8	1,930.2	1,946.3
الخدمات	1,109.5	1,089.7	1,105.1	1,070.6	**1,223.8**
تمويل شراء السيارات	499.2	477.8	472.0	410.9	415.2
تمويل السلع الاستهلاكية	1,284.1	1,307.5	1,367.2	1,397.3	**1,326.3**
أخرى في القطاع الخاص*	1,410.2	1,401.4	1,318.5	1,283.7	**1,320.8**
المجموع	**11,728.1**	**11,816.5**	**12,005.2**	**11,947.2**	**11,943.6**

* يشمل بند «أخرى في القطاع الخاص» التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

مقابل تراجع ودائع الأفراد، مسجلة انخفاضا بنسبة 1.8% (إلى نحو 11 مليار دولار)، وخاصة في فئة الودائع الآجلة وودائع التوفير للأفراد المقيمين. ويعود هذا الانخفاض على تراجع القدرة على الادخار نتيجة انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة. جغرافيا، تشير البيانات إلى تراجع ودائع العملاء في معظم محافظات الضفة الغربية، إذ تراجعت في محافظات بيت لحم، جنين، طولكرم، نابلس، أريحا، والخليل، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فيها، وخاصة بعد تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد المخيمات في شمال الضفة الغربية. وهو ما دفع المواطنين إلى سحب ودائعهم لاستخدامها في أغراض تأمينية ومعيشية، في ظل تعذّر الوصول المنتظم إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

- **القروض المتعثرة:** ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الأول 2025 بمعدل 15.3% مقارنة بالربع المناظر، لتصل قيمتها إلى 632.0 مليون دولار. وشكلت بذلك حوالي 5.29% من إجمالي قيمة القروض مقارنة بحوالي 5.12% و4.67% في الربعين السابق والمناظر على الترتيب (أنظر الشكل 1). وسجل قطاع تمويل السلع الاستهلاكية أعلى مساهمة في الزيادة الإجمالية للقروض المتعثرة، إذ ارتفعت نسبة التعثر فيه من 7.7% إلى 10.4% خلال العام. وشكّلت هذه الزيادة نحو 45% من إجمالي نمو القروض المتعثرة. كما شهد قطاع تمويل شراء السيارات أيضاً زيادة حادة في التعثر، إذ ارتفعت نسبة قروض السيارات المتعثرة من 4.2% إلى 9.1%، وهو ما يعادل 21% من إجمالي الزيادة في القروض المتعثرة.
- **أرباح المصارف:** حققت المصارف دخلا صافيا بعد الضرائب بلغ 55.5 مليون دولار نهاية الربع الأول 2025 مقارنة بنحو 48.1 مليون دولار في الفترة المناظرة من العام السابق، مرتفعة بحوالي 15%. ونتج ذلك بتأثير تراجع النفقات بوتيرة أسرع من التراجع في الإيرادات.

1 بيانات أولية قابلة للتعديل.

2 أشرنا في الأعداد السابقة الى أسباب زيادة الودائع في قطاع غزة وهي ثلاثة: 1) دفعت الحرب المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال لكل شيئ. 2) التحويلات المالية من الخارج إلى سكان القطاع. 3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف والصرافات الآلية للضرر.

تراجعت نفقات المصارف بنسبة 12.2% على أساس سنوي، لتبلغ 185.4 مليون دولار، مدفوعة أساساً بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان بنحو 47%. في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة 7.1%، ليصل إلى 240.9 مليون دولار، نتيجة لانخفاض دخل الفوائد (الفرق بين الفوائد المقبوضة والمدفوعة) بنسبة 6.0% ليبلغ 202.6 مليون دولار. هذا إلى جانب انخفاض الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد بنسبة 12.2%، خاصة من الرسوم والعمولات على القروض والحسابات، هو ما يعكس انخفاضا في مستوى النشاط المصرفي التشغيلي.

- **أسعار الفائدة:** ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال الربع الأول 2025 على الودائع بجميع العملات، مقارنة مع الفترة المناظرة من العام السابق (أنظر الجدول 3). إذ شهد العائد على الودائع الآجلة بعملة الدولار ارتفاعا طفيفا (بمقدار نقطة أساس) ليصل إلى 2.94%. وارتفع العائد على الودائع الآجلة بعملة الدينار (بمقدار 8 نقطة أساس) ليصل إلى نحو 2.65%. كما ارتفع العائد على الودائع الآجلة بعملة الشيكل بحوالي 16 نقطة أساس خلال ذات الفترة ليبلغ 2.94%. في المقابل، سجل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض تراجعا في معظم العملات، مما انعكس في تراجع هوامش الربحية لدى المصارف.

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)

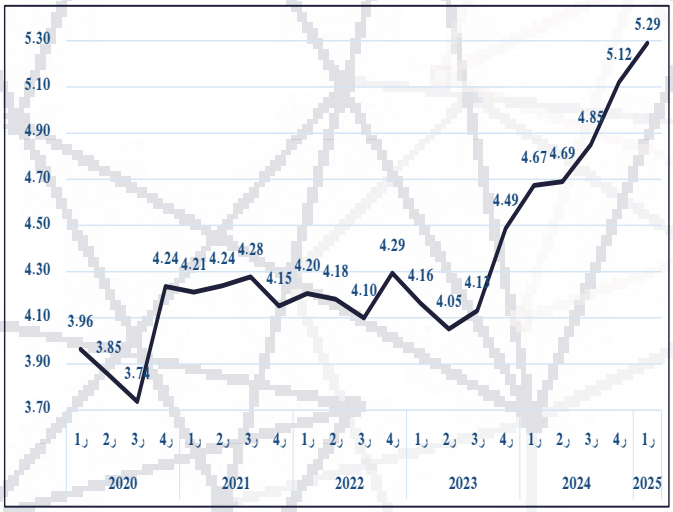

فقد انخفض سعر الفائدة على القروض بالشيكل بشكل واضح بمقدار 40 نقطة أساس ليصل إلى 6.41% مقارنة مع 6.81% في الربع المناظر. كما تراجع متوسط الفائدة على القروض بالدولار الأمريكي بمقدار 16 نقطة أساس إلى 5.98%. بينما سجلت الفائدة على القروض بالدينار الأردني ارتفاعا طفيفا من 5.92% إلى 5.97%.

جدول 2: توزع ودائع الجمهور

	البند	2024				2025
		ر1	ر2	ر3	ر4	ر1
الجهة المودعة	قطاع عام	615.8	604.3	743.3	735.7	661.0
	قطاع خاص	17,073.2	17,004.3	17,555.1	18,040.4	18,595.5
المنطقة	الضفة الغربية	15,443.6	15,103.9	15,414.3	15,420.4	15,531.8
	قطاع غزة	2,245.4	2,504.70	2,884.1	3,355.7	3,724.6
نوع الوديعة	ودائع جارية	7,005.0	7,067.0	7,567.4	7,722.8	**8,055.6**
	ودائع توفير	5,963.5	5,868.7	6,025.0	6,262.6	6,440.4
	ودائع لأجل	4,720.5	4,673.2	4,706.0	4,790.7	**4,760.5**
العملة	دولار	6,357.8	6,348.9	6,802.7	7,050.2	**7,241.7**
	شيكل	7,879.4	7,856.4	8,094.2	8,170.9	**8,486.4**
	دينار أردني	3,061.0	3,007.7	3,014.9	3,055.1	**3,103.5**
	عملات أخرى	390.8	395.9	386.6	499.9	**424.8**
إجمالي ودائع العملاء		**17,689.0**	**17,608.9**	**18,298.4**	**18,776.1**	**19,256.4**

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

		الشيكل		الدولار		الدينار	
		الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض
2024	الربع الأول	2.78	6.81	2.93	6.14	2.57	5.92
	الربع الثاني	2.77	6.64	2.90	6.27	2.75	5.98
	الربع الثالث	2.75	6.65	2.86	5.97	2.67	5.99
	الربع الرابع	2.86	6.62	2.89	6.01	2.69	6.37
2025	الربع الأول	2.94	6.41	2.94	5.98	2.65	5.97

5. القطاع المالي غير المصرفي

- **قطاع الأوراق المالية:** أغلق مؤشر القدس عند مستوى 496 نقطة مع نهاية الربع الأول 2025، مسجلا تراجعا طفيفا بنسبة 0.5% مقارنة مع إغلاقه في الربع السابق (الربع الرابع 2024)، وبنسبة 8.6% مقارنة مع الربع المناظر (الربع الأول)2024. وعلى الرغم من تراجع المؤشر، شهدت البورصة ارتفاعا كبيرا في نشاط التداول خلال الربع الأول مقارنة مع الربع السابق والمناظر، حيث ارتفعت أحجام وقيم التداول بشكل كبير كما هو موضح في الجدول 1. ويعزى الارتفاع إلى تنفيذ صفقات مؤسساتية كبيرة تمت خلال الربع الأول 2025.

وصلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة نهاية الربع الأول 2025 إلى حوالي 4 مليار دولار، وهو ما يعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. حيث سجلت انخفاضا طفيفا بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 6.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ويستفاد من الشكل 1 أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 47% مقارنة بحصة الأفراد والبالغة 24%.

- **قطاع التأجير التمويلي:** هناك 9 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الأول من العام 2025. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 23.1 مليون دولار، بواقع 460 عقد، نهاية الربع الأول 2025، وهذا يمثل انخفاضاً عن الربع السابق بنسبة 24% في قيمة العقود و19% في عددها. أما عند المقارنة مع الربع المناظر (الربع الأول 2024) فقد سجلت قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي ارتفاعاً بنسبة 36% و49% على التوالي. ويلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 89%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 43%، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة بلغت حوالي 19% و7% على التوالي، ومن الملاحظ أن هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (أنظر الشكلين 2، و3).

- **قطاع التأمين:** بلغ إجمالي قيمة محفظة قطاع التأمين الفلسطيني 112.4 مليون دولار بنهاية الربع الأول من العام 2025، موزعا على 12 شركة مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال. فيما بلغ إجمالي إيرادات عقود التأمين نحو 93 مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. بالمقابل بلغ إجمالي مصاريف عقود التأمين حوالي 79 مليون دولار لينخفض بنسبة 9% مقارنة مع

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	ر 1 2024	ر4 2024	ر1 2025
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	12.4	33.3	101.0
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	22.0	49.0	129.8
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,320.8	4,080.1	4,046.1
عدد الصفقات	3,756	5,076	4,890
عدد جلسات التداول	62	65	58
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%31.5	%29.8	%29.5

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل في نهاية الربع الأول 2025 (مليون دولار)

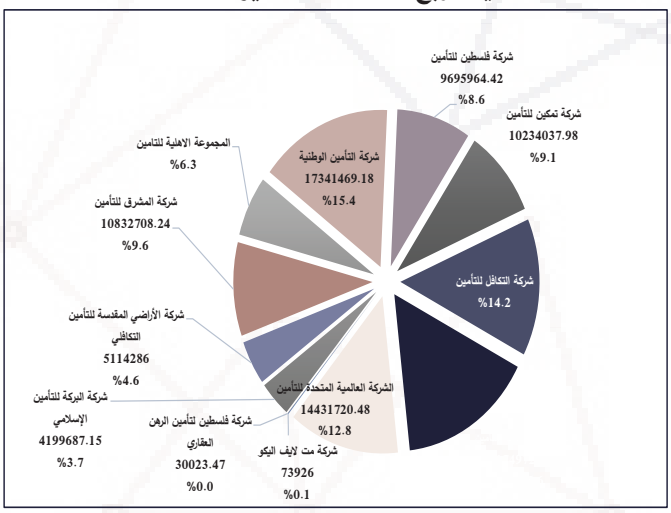

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الأول 2025

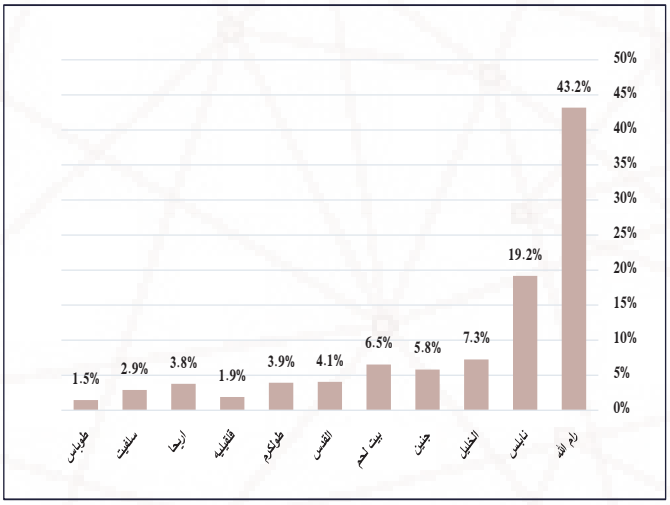

الربع الأول 2024. أما بالنسبة لإجمالي استثمارات عقود التأمين فقد بلغ مع نهاية الربع الأول من عام 2025 حوالي 291 مليون دولار، ليشهد انخفاضا طفيفاً مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر (أنظر الجدول 2).

جدول 2: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الأول 2025 (مليون دولار)

البيان	ر1 2024	ر4 2024	ر1 2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	105.9	383.6	112.4
إجمالي إيرادات عقود التأمين*	95.8	363.7	93.4
إجمالي مصاريف عقود التأمين*	86.9	336.4	79.1
إجمالي استثمارات شركات التأمين *	292.4	294.4	291.4

*إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين (كما في نهاية الربع الرابع 2024، والربع الأول 2025) لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو وشركة البركة للتأمين الإسلامي.

يتضح من الشكل 4 أن تأمين المركبات ما زال يستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي محفظة التأمين بواقع 61%، يليه التأمين الصحي وتأمين العمال بنسب بلغت 14% و10% على التوالي. ويوضح الشكل 5 الحصة السوقية لكل من شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني والمرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور نهاية الربع الأول 2025

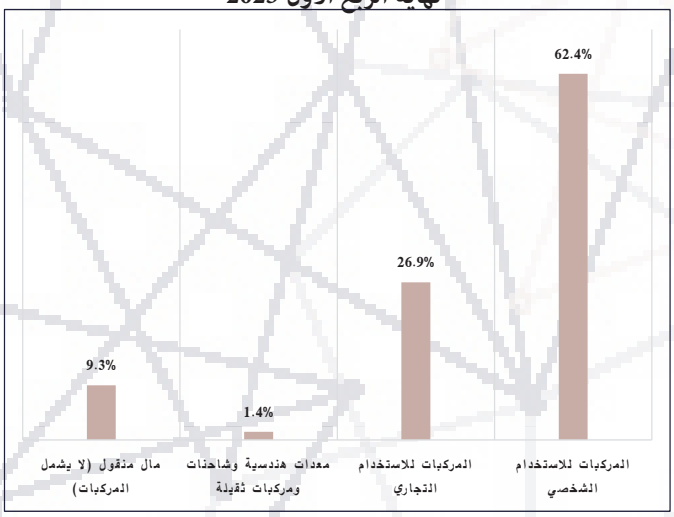

شكل 4: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين في نهاية الربع الأول 2025

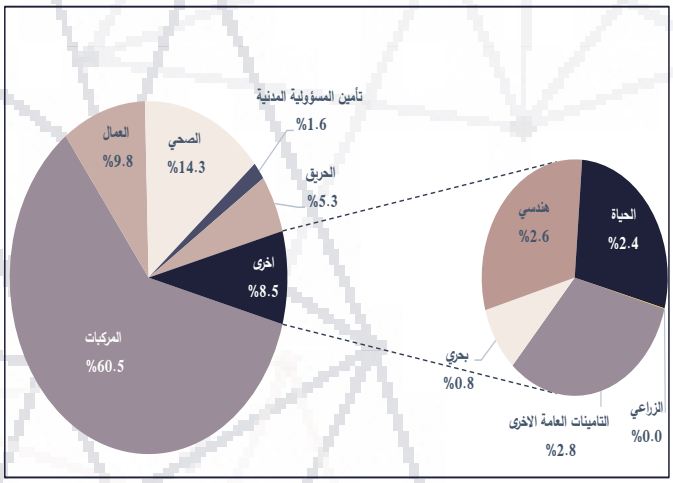

شكل 5: توزيع محفظة قطاع التأمين وفقا للشركات العاملة في فلسطين في نهاية الربع الأول 2025

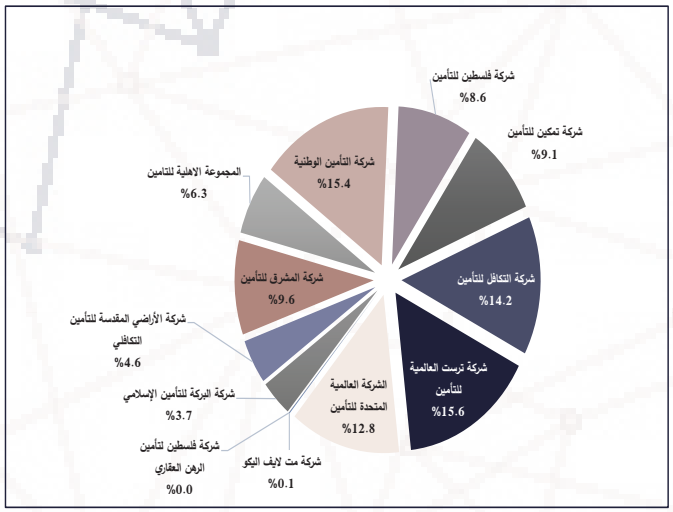

6- الأسعار والتضخم

- يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصا الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

- **معدل التضخم:** استمر المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية للربع السادس توالياً (أنظر الشكل 1). وقد بلغ معدل التضخم بين الربع الأول 2025 والربع المناظر 2024 (على أساس سنوي) نحو 6.8%، ويمثل هذا انخفاضا ملحوظا عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 82.6% (أساس سنوي).

- يتباين معدل التضخم حسب المنطقة، بواقع 0.4% في الضفة الغربية و18.2% في قطاع غزة. من الملاحظ خلال هذا الربع الانخفاض في وتيرة التضخم في قطاع غزة مقارنة مع الربع السابق. ويعزى تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن جزءا من هذا التراجع يعود إلى الهدنة المؤقتة التي سادت في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 19 كانون ثاني و18 آذار من العام 2025. حيث سُمح خلال هذه الفترة بتدفق ما يقارب 600 شاحنة من المساعدات يوميا، وهذا بدوره خفض من الضغوط التضخمية من خلال إعادة توفر بعض السلع مرة أخرى بالأسواق (بشكل محدود). وينوه تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أن تراجع وتيرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة لا يعكس الارتفاع الحقيقي في الأسعار، نظرا لأن المقارنة تجري مع القاعدة المنخفضة (الربع الأول 2024).

- تتأثر أسعار الواردات في فلسطين بتحولات قيمة الدولار تجاه الشيكل (متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل)، وأسعار السلع الأساسية العالمية (الغذاء، والطاقة)، إلى جانب معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين (خاصة إسرائيل). ارتفعت أسعار الواردات في الربع الأول 2025 بنسبة 1.7% مقارنة مع الربع المناظر 2024. ويشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن ارتفاع معدل التضخم خلال نفس الفترة في إسرائيل (بنسبة 3.5%)، كان العامل الأبرز وراء الارتفاع في أسعار الواردات. وجاء هذا على الرغم من تراجع سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (1.5%)، وتراجع أسعار السلع الغذائية الرئيسية (تراجع بنسبة 3.2% في أسعار الطاقة، و3.9% في أسعار الغذاء)، خلال نفس الفترة.

- يوضح الجدول 1 أن التضخم المتهاود في الضفة خلال الربع الرابع جاء نتيجة ارتفاع في أسعار بعض مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (المشروبات الكحولية والتبغ، الأقمشة والملابس والأحذية، الخدمات الطبية، والنقل والمواصلات، المشروبات الكحولية والتبغ، التأمين والخدمات المالية، والرعاية الشخصية)، مقابل تراجع في أسعار المواد الغذائية، والأثاث، وخدمات التعليم. أما في قطاع غزة، فقد جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار معظم المواد الغذائية، المشروبات الكحولية والتبغ، والمسكن ومستلزماته، والأقمشة والملابس، والأثاث، والخدمات الطبية، والسلع والخدمات الترفيهية. وقد تحقق الارتفاع الأعلى في أسعار المسكن ومستلزماته (125.2%)، والأقمشة والملابس (65.9%)، في حين شهد هذا الربع انخفاض أسعار النقل والمواصلات (14.4%)، والتأمين والخدمات المالية (0.5%)، والرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية (1.6%).

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)

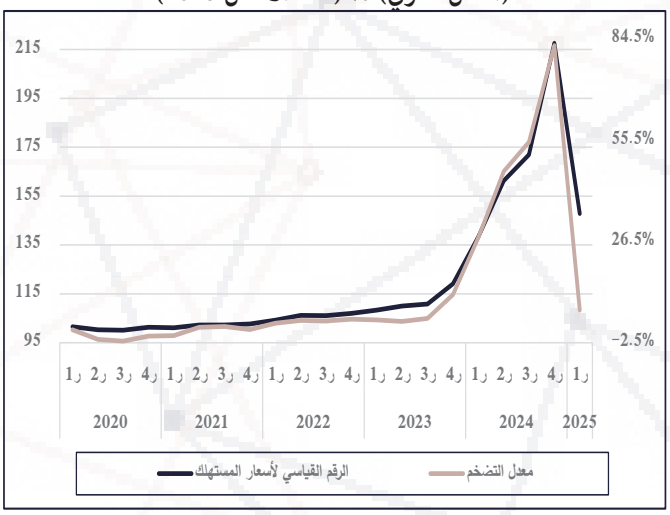

جدول 1: معدل التضخم في الربع الأول 2025 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(1.1)	5.0	1.8
المشروبات الكحولية والتبغ	7.3	44.3	31.4
الأقمشة والملابس والأحذية	1.0	65.9	16.1
المسكن ومستلزماته	0.0	125.2	34.9
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(1.0)	6.5	0.6
الخدمات الطبية	1.3	52.6	16.3
النقل والمواصلات	1.1	(14.4)	-4.1
الاتصالات	(1.8)	(1.8)	-2.0
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	3.9	2.2	4.5
خدمات التعليم	(0.1)	0.0	0.4
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.0	0.0	0.7
التأمين والخدمات المالية	0.2	(0.5)	0.0
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	0.6	(1.6)	0.4
معدل التضخم	0.4	18.2	6.8

*الأرقام ما بين الأقواس سالبة

- **تطـور القـوة الشرائيـة:** أدى الارتفـاع الطفيـف في مـؤشر أسـعار المسـتهلك (التضخـم) بنسـبة 0.4% في الضفـة بـين الربـع الأول 2025 والربـع المناظـر إلى انخفـاض القـوة الشرائيـة للشـيكل بنفـس النسـبة الضئيلـة. ومـع تراجـع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل بنسـبة 1.5% بـين الربعـين المتناظريـن، فـإن القـوة الشرائيـة لمـن يسـتلمون رواتبهـم بالـدولار ويصرفـون بالشـيكل في الضفـة تكـون قـد انخفضـت بنسـبة 1.9% =(0.4+1.5). وهـذا أيضـا يعـادل تقريبـا التبـدل في القـوة الشرائيـة للدينـار الأردني، نظـرا لارتبـاط الدينـار مـع الـدولار بسـعر صرف ثابـت. أمـا بالنسـبة لقطـاع غـزة فـإن التراجـع في القـدرة الشرائيـة لمـن يسـتلمون رواتبهـم بالـدولار والدينـار ويصرفـون بالشـيكل بلـغ 19.7% (أنظـر الجـدول 2).

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة في الربع الأول 2025 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية (نسبة مئوية)		
	الضفة الغربية*	قطاع غزة	فلسطين
الشيكل	(0.4)	(18.2)	(6.8)
الدولار	(1.9)	(19.7)	(8.3)
الدينار	(1.9)	(19.7)	(8.3)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.
**الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

7- الاستيراد والتصدير

- شـهدت الـواردات السـلعية «المرصـودة»[1] في الربـع الأول 2025 ارتفاعـا بنسـبة 14.0% مقارنـة مـع الربـع السـابق، وبنسـبة 24.1% مقارنـة مـع الربـع المناظـر، لتصـل إلى نحـو 1,846 مليـون دولار (أنظـر الشـكل 1).
- تراجعـت الصـادرات السـلعية المرصـودة في الربـع الأول 2025 بنسـبة 5% مقارنـة مـع الربـع السـابق، بينـما حققـت ارتفاعـا بنسـبة 9.2% مقارنـة مـع الربـع المناظـر، لتصـل إلى 407.9 مليـون دولار (أنظـر الشـكل 2).
- عـلى ذلـك، فـإن نسـبة الصـادرات إلى الـواردات انخفضـت عـن مسـتواها في الربـع المناظـر بمقـدار 3 نقـاط مئويـة لتصـل إلى نحـو 22.1%.
- جـاء نحـو 55.3% مـن الـواردات مـن إسرائيـل، في حـين ذهبـت 90.2% مـن الصـادرات الفلسـطينية إليهـا.
- يمثـل الفـارق بـين الصـادرات والـواردات العجـز في الميـزان التجـاري السـلعي، والـذي بلـغ 1,438.1 مليـون دولار في الربـع الأول 2025 (45.3% عجـز مـع إسرائيـل). وهـو مـا يعـادل 46.8% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي. ويسـاهم الفائـض المتحقـق عـادة في ميـزان الخدمـات مـع إسرائيـل بتحسـين الميـزان التجـاري بشـكل طفيـف.

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)

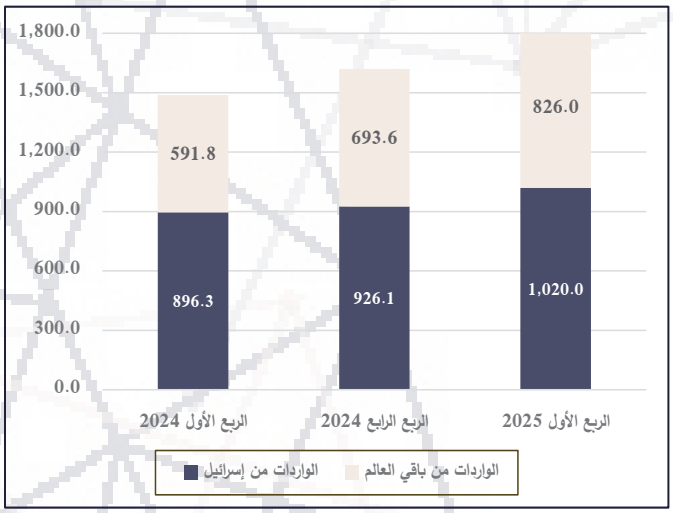

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

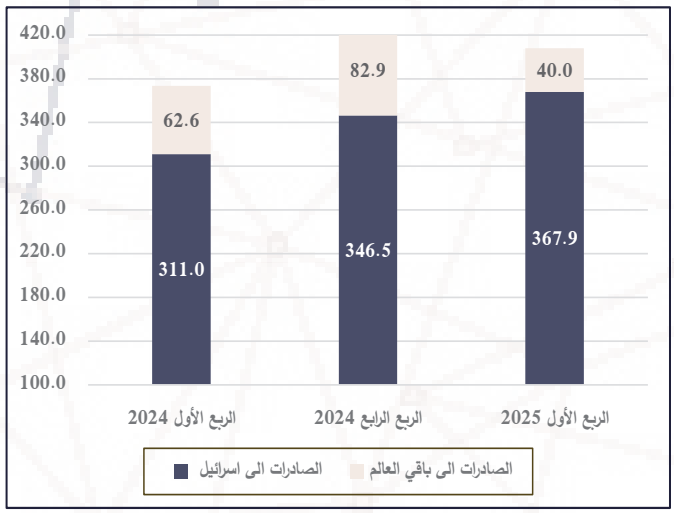

1 التجـارة السـلعية المرصـودة هـي أرقـام التجـارة المسـجّلة في فـواتير المقاصـة، والبيانـات الجمركيـة، والتجـارة بالمـواد الزراعيـة. وهـي أدنى بشـكل ملحـوظ مـن الأرقـام الفعليـة للتجـارة الخارجيـة الفلسـطينية.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية

نشر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) نهاية شهر حزيران 2025 تقريرا بعنوان «من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية».[1] قامت بإعداد التقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية «فرانشيسكا ألبانيزي». يثبت التقرير بالأدلة كيف تحول الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد احتلال إلى اقتصاد إبادة جماعية بعد السابع من تشرين أول 2023، مدعوما بتواطؤ ومساندة كيانات مؤسسية كبرى في الإبادة الجماعية الدائرة في قطاع غزة. سلط التقرير الضوء على الدعم غير المنقطع الذي وفرته هذه الكيانات الكبرى للاحتلال الإسرائيلي.[2] كما يبين التقرير كيف تماشت الأهداف الربحية للشركات مع الأهداف الاستيطانية والاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة في تهجير الفلسطينيين واستبدالهم في أراضيهم، «محو وجودهم» حسب تعبير التقرير. فيما يلي إيجاز لأبرز الاستنتاجات التي جاء بها التقرير.[3]

- الدوافع الاقتصادية والربحية هي المحرك الأساسي لاستمرار الإبادة في قطاع غزة والعدوان في الضفة الغربية. وأشار التقرير في أكثر من موقع إلى أن الاحتلال الإسرائيلي أصبح مربحا لمصنّعي الأسلحة وشركات التكنولوجيا الكبرى خاصة في ظل غياب المساءلة والمراقبة.
- يرتكب الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ثلاثة من الأفعال الخمسة المنصوص عليها في اتفاقية الإبادة الجماعية، وهي: القتل العمد لأعضاء مجموعة بشرية محددة، التسبب في أذى جسدي أو نفسي خطير لأعضاء مجموعة بشرية محددة، وفرض ظروف معيشية متعّمدة على جماعة بشرية محددة من شأنها أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
- ساهمت كيانات مؤسسية من مختلف القطاعات التي استمرت أنشطتها وعلاقاتها مع إسرائيل، في حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، فضلا عن مساهمتها في ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. بما في ذلك الاحتلال، الضم، جرائم الفصل العنصري، الإبادة الجماعية، التمييز، التدمير العشوائي، التهجير القسري، والنهب، وصولا إلى القتل خارج نطاق القانون، والتجويع. وتناول التقرير أدوار كيانات (شركات) من مختلف القطاعات في دعم الاحتلال والإبادة الجماعية، منها على وجه الخصوص:

- شركات صناعة الأسلحة: ساهمت شركات تصنيع الأسلحة في تزويد إسرائيل بالأسلحة اللازمة لتدمير المساكن والمستشفيات والبنى التحتية في قطاع غزة. وحرب الإبادة الدائرة في قطاع غزة كانت مشروعا مربحا لشركات تسليح إسرائيلية مثل «Elbit Systems» و« Israel Aerospace Industries». فقد استفادت هذه الشركات من الزيادة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي، وحققت ارتفاعا كبيرا في أرباحها السنوية. كما استفادت شركات الأسلحة الأجنبية من استمرار الإبادة (خاصة شركات إنتاج الذخائر والمعدات العسكرية) من الزيادة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مثل شركة «Lockheed Martin» التي أمدت الاحتلال بالأسلحة، بما في ذلك الطائرات والذخائر.
- شركات التكنولوجيا والمراقبة: وفرت هذه الشركات أنظمة استخبارات وبرامج ذكاء ساعدت الاحتلال في عملية الإبادة الجماعية في قطاع غزة. حيث وفرت شركات تكنولوجية وإلكترونية عملاقة مثل Microsoft وAmazon أنظمة ذكاء اصطناعي ساعدت جيش الاحتلال الإسرائيلي في استهداف المدنيين في قطاع غزة. كما وفرت هذه الشركات خدمات أخرى تدعم عمليات استهداف المدنيين في القطاع مثل الخدمات السحابية التي تساعد على حفظ المعلومات وتخزينها.
- شركات البناء والتشييد: تورطت هذه الشركات في تدمير المساكن والأبنية والبنية التحتية في قطاع غزة والضفة الغربية. وفي قطاع غزة تحديدا ساهمت هذه الشركات بشكل مباشر في تدمير وتغيير معالم قطاع غزة، ومنع عودة الحياة الطبيعية إليه، وصعوبة إعادة إعماره.
- شركات الطاقة والصناعات الاستخراجية: قامت هذه الشركات بدعم وتغذية الأعمال الحربية والطاقة الإسرائيلية، التي بدورها خلقت ظروفا غير قابلة للحياة في قطاع غزة. وساعدت بالتالي في أفعال الإبادة الجماعية التي تقوم بها إسرائيل هناك. ومن الأمثلة على هذه الشركات، شركة «Chevron Corporation» الأمريكية، التي تستخرج بالتشارك مع شركة «NewMed Energy» الإسرائيلية الغاز الطبيعي من حقلي ليفياثان وتمار. ولقد دفعت هذه الشركة الأمريكية للحكومة الإسرائيلية 453 مليون دولار كعوائد وضرائب في العام 2023. عدا عن أن نحو 70% من استهلاك الطاقة الإسرائيلي يتم التزود به من هذه الشركة. في سياق متصل، وسعت شركة «BP PLC» البريطانية

1 Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967. https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5923-economy-occupation-economy-genocide-report-special-rapporteur

2 يشير مصطلح الكيانات المؤسسية إلى المؤسسات التجارية والشركات متعددة الجنسيات والكيانات الربحية وغير الربحية، سواء كانت خاصة أو عامة أو مملوكة للدولة.

3 اعتمدت المقررة الخاصة على قاعدة البيانات التي أنشأها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) لتسليط الضوء على الشركات التي استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من بناء وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية. وأضافت المقررة الخاصة هذه القاعدة بجمع معلومات من حوالي ألف كيان مؤسسي، واعتمادا على أكثر من 200 مذكرة تلقاها المكتب خلال التحقيق.

من مشاركتها في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بعد حصولها على تراخيص في آذار 2025 للتنقيب عن الغاز في المياه الفلسطينية، والتي تستغلها إسرائيل بشكل غير قانوني.

- البنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين: قامت البنوك العالمية الكبرى بتمويل سندات الخزانة الإسرائيلية، والتي مولت بدورها عمليات الإبادة والدمار في قطاع غزة. كما استثمرت أكبر صناديق الثروة السيادية والمعاشات التقاعدية في العالم أموالا ضخمة داخل الاقتصاد الإسرائيلي.
- الجامعات والمراكز البحثية التعاونية: دعمت الجامعات الأيديولوجية السياسية التي تبرر وتساند استعمار الأراضي الفلسطينية، وشاركت في أنشطة بحثية وعلمية تدعم تطوير الأسلحة. على سبيل المثال، يذكر التقرير أن أبحاثا في مجالات الأسلحة والمراقبة تجرى داخل جامعة «MIT» الأمريكية بتمويل من وزارة الدفاع الإسرائيلية. علاوة على ذلك، تغاضت الجامعات المتواطئة عن العنف الممنهج ضد الفلسطينيين، في حين تجاهلت التعاونيات البحثية العالمية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في محو الوجود الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين تحت ستار الحياد الأكاديمي.

طالب التقرير الكيانات المؤسسية بوقف أعمالها التجارية مع إسرائيل، كما طالب بالتحقيق مع الكيانات المؤسسية ومدراءها التنفيذيين، على المستويين الدولي والمحلي، بتهم انتهاك القانون الدولي الإنساني.

2. تجميد تحويلات المقاصة وتطبيق استقطاعات مستجدة

أعلن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني في مطلع شهر تموز 2025 أن الحكومة الفلسطينية لم تتسلم أي جزء من مبالغ المقاصة من إسرائيل خلال شهري أيار وحزيران 2025، هذا على الرغم من أن إسرائيل قامت بجمع إيرادات المقاصة لهذين الشهرين، وقامت أيضا بتطبيق الخصومات والاستقطاعات عليها. وذكر تقرير المكتب أن المبلغ المتبقي، بعد تطبيق الاستقطاعات، يبلغ 890 مليون شيكل، وهو ما لم تقم إسرائيل بتحويله. وسجل تقرير رئاسة الوزراء الصعوبات التي تواجهها الحكومة للوفاء بالتزاماتها، وعلى رأسها دفع (جزء فقط) من رواتب الموظفين، بسبب عدم التسديد. يوضح الجدول 1 إجمالي مبالغ المقاصة التي جمعتها إسرائيل لصالح السلطة الوطنية خلال الشهرين، ومبالغ الاستقطاعات التي تحتفظ بها، إلى جانب المبلغ الإجمالي المتبقي والذي لم يتم تحويله أصلا.

جدول 1: مبالغ المقاصة والاستقطاعات في شهري أيار وحزيران 2025 (مليون شيكل)

الفترة	مبالغ المقاصة التي تم جمعها	الاستقطاعات	المتبقي
شهر أيار 2025	844	443	401
شهر حزيران 2025	960	471	490
المجموع	**1,805**	**914**	**891**

الاستقطاعات المستجدة منذ الحرب على قطاع غزة

ذكر تقرير رئاسة الوزراء أيضا أن إسرائيل فرضت، منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول 2023، خصم مبلغ إضافي من إيرادات المقاصة يعادل 275 مليون شيكل شهريا. وتدعي إسرائيل أن هذا المبلغ يعادل ما تنفقه السلطة الوطنية في قطاع غزة شهريا. ووصل الإجمالي المتراكم لهذا الاستقطاع، على امتداد 20 شهر، إلى نحو 5,575 مليون شيكل. وأكد التقرير على أن هذا الاستقطاع غير شرعي، واعتباطي ولا يخضع للرقابة من الطرف الفلسطيني. وأن ما تنفقه السلطة في القطاع يذهب، بشكل موثق بالحسابات البنكية والتسجيل الإلكتروني، إلى رواتب الموظفين المدنيين، وإلى خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

تم الاتفاق إثر الوساطات الدولية على أن تقوم إسرائيل بتحويل المبالغ المستقطعة من إيرادات المقاصة بالعلاقة مع الإنفاق في قطاع غزة، إلى النرويج. على أن يتم تحويل هذه المبالغ ثانية إلى الحكومة الفلسطينية بعد الموافقة الإسرائيلية. ويذكر تقرير رئاسة الوزراء أن النرويج حولت فعليا 2,467 مليون شيكل من المبلغ الإجمالي المستقطع (5,575 مليون) المتراكم. وهو ما يعني أن 3,108 مليون شيكل ما تزال محتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، كما يوضح الجدول 2.

جدول 2: استقطاعات إسرائيل المستجدة من مبالغ المقاصة إثر الحرب على قطاع غزة (مليون شيكل)

	المبلغ في 20 شهر	تحويل عن طريق النرويج	الباقي
استقطاع 562 مليون شيكل شهريا ما يعادل إنفاق السلطة في القطاع حسب ادعاء إسرائيل	5,575	2,467	3,108
استقطاع زائد يعادل 8.58 مليون شيكل شهريا	1,700	420	1,280

من جهة أخرى، ذكر تقرير رئاسة الوزراء أن إسرائيل تدعي بأن السلطة الفلسطينية تنفق 275 مليون شيكل شهريا في قطاع غزة، في حين أن الإنفاق الشهري الموثق في العام 2024 بلغ 189.2 مليون فقط. أي أن إسرائيل تستقطع فعليا 85.8 مليون شيكل أكثر من المتوجب، حسب ادعائها المرفوض من أساسه أصلا. ويوضح الجدول 2 أن قيمة هذا الاستقطاع الإضافي بلغ 1,700 مليون شيكل خلال 20 شهرا، وأن المتبقي يعادل 1,280 مليون شيكل. وطالب التقرير

بأن يتم تحويل هذا المبلغ حالا إلى خزينة السلطة نظرا لأنه أمر مرهون بالحسابات التقنية وليس بالمماحكات والابتزاز السياسي.

الاستقطاعات التاريخية من المقاصة

فرضت إسرائيل في العام 2018 قانونا تحت مسمى «تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة بالإرهاب». ويشرّع القانون لإسرائيل استقطاع مبالغ تعادل ما تدفعه السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والمحررين، ولعائلات الشهداء والجرحى، من تحويلات المقاصة. يسجل الجدول 3 المبالغ التي قامت إسرائيل باستقطاعها على ضوء هذا القانون خلال الفترة 2018-2025. وتقدر قيمة المبالغ المستقطعة (حسب المصادر الإسرائيلية) في الفترة المذكورة بنحو 4.2 مليار شيكل. ويجدر التنويه بأن القانون الإسرائيلي ينص على «تجميد» هذه الأموال وليس «مصادرتها».

جدول 3: الاستقطاعات الإسرائيلية من مبالغ المقاصة على ضوء القانون الصادر في 2018 (مليون شيكل)

السنة	مخصصات الأسرى والمحررين	مخصصات الشهداء والجرحى	مجموع الاستقطاعات	نسبة الاستقطاع من إجمالي المقاصة شهريا% (%)	نسبة الاستقطاع من إجمالي إيرادات السلطة (%)
2018	**502.7**	**148.9**	651.6		
2019	460.7	148.9	609.6	8.0	4.3
2020	448.8	148.9	597.7	7.5	4.4
2021	461.9	148.9	610.8	6.6	4.2
2023	476.2	144.4	620.6	5.8	3.7
2023	480.0	150.8	630.8	6.0	3.8
2024	388.0	82.0	470.0		
2025					

المصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: «قانون تجميد أموال السلطة الفلسطينية المرتبطة «بالإرهاب» للعام 2018: التشريعات الإسرائيلية والاقتطاعات من المقاصة خلال 2023-2025. 11 أيار 2025.

* تستقطع إسرائيل شهريا 1/12 من إجمالي المبلغ الذي تحدده للاستقطاع في السنة السابقة.

3. الشيكل في زمن الحرب

الاقتصاد الحقيقي

شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعا حاداً مباشرة بعد اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين أول 2023. ويمكن الاستدلال على هذا التراجع من أرقام الجدول 1، وبشكل خاص من مقارنة التبدل في معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بين العامين 2022 و2023. شهد الاستهلاك الخاص، والاستثمار والاستيراد تراجعاً كبيراً، مع ارتفاع الإنفاق العام بما يقارب 8% مما دفع عجز الموازنة العامة إلى عجز تجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويجدر التنويه إلى أن هذه الآثار الاقتصادية الاستثنائية على مدار العام 2023 هي في الواقع نتيجة التطورات التي حدثت في الأشهر الثلاثة الأخيرة فقط من ذلك العام. إذ انكمش الاقتصاد في الربع الأخير من 2023 بمقدار 20% نتيجة نقص العمالة وتجنيد 300 ألف شخص احتياطي في الجيش.

يشير الجدول أيضا إلى أن الاقتصاد استعاد بعضا من خسارته بشكل متدرج في الأعوام اللاحقة. ولكن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يزل متواضعا مقارنة بسنوات ما قبل الحرب. كذلك ما زال عجز الموازنة العامة مرتفعا بشكل استثنائي، وصل إلى 82% من الناتج المحلي في العام 2024، مع توقع ارتفاعه مزيدا بمقدار 5% في العام الحالي. وكذلك الحال مع الدين العام.

الاقتصاد النقدي

إذا تركنا مؤشرات الاقتصاد الحقيقي جانبا ونظرنا إلى واحد من المؤشرات النقدية، إلى تطور سعر صرف الدولار تجاه الشيكل الإسرائيلي، فإن الصورة تبدو مختلفة. يستفاد من الشكل 1، أن قيمة الشيكل هبطت بشكل حاد مباشرة بعد اندلاع الحرب، ووصلت مع نهاية الشهر الأول من الحرب، في 27 تشرين أول، إلى نحو 4 شيكل لكل دولار. ولكن الشيكل سرعان ما استعاد القيمة التي كان عليها قبل الحرب، ووصل إلى 3.671 نهاية العام (في 20 كانون الأول 2023). ويوضح الشكل 1 أيضا أن الشيكل حافظ على استقرار مرموق، مع بعض الذبذبات الدورية المعتادة، خلال عام ونصف، على امتداد العام 2024 ونصف العام 2025. وتجاوزت قيمة الشيكل في مطلع 2025 القيمة التي كان عليها قبل الحرب بنسبة 6%.[4] لا بل إن قيمته شطحت إلى الأعلى في أواسط العام 2025، ووصلت إلى 3.35 لكل دولار في تموز 2025. وبلغت السكرة في رأس بعض المعلقين الاقتصاديين حد التساؤل عما إذا كانت العملة الإسرائيلية تسير نحو قيمة تبلغ 3 شيكل فقط لقاء كل دولار.[5]

4 Haaretz, January 16, 2025:

5 Globes «As shekel gains strongly, is it heading for NIS 3/$? 24 Jun, 2025.

جدول 1: تطور المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الإسرائيلي 2021-2025

المؤشر	مليار شيكل (بالأسعار الجارية)	معدل النمو من السنة السابقة % (بأسعار 2015 الثابتة)			
	2021	2022	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي	1,582.30	6.3	1.8	1	3.3
- الاستهلاك الخاص	778.8	7.6	1.2 –	3.7	3.9
- الاستهلاك العام	350.5	0.2	7.9	13.8	0.1 –
- تكوين رأس المال الثابت	376.2	10.6	1.8 –	6.4 –	8.9
- الطلب المحلي الإجمالي	1,538.90	6.9	0.1	2.7	3.4
- صادرات السلع والخدمات	456.1	9.4	1.1 –	4.9 –	3.7
- واردات السلع والخدمات	412.6	12.1	7.5 –	0.4 –	6.8
- صافي الصادرات	43.4	0.4-	1.8	1.4 -	0.7 -
فهرس أسعار الاستهلاك (التضخم) %		4.4	4.2	3.1	3.2
معدل البطالة %		3.8	3.4	3	2.4
فائض الموازنة العامة (% من ن.م.إ.)		0.3	5.1 -	82 –	4.9 –
الدين العام (% من ن.م.إ.)		60.5	61.6	66.2	67.8
الميزان الجاري (% من ن.م.إ.)		3.3	3.8	3.1	2.9

المصدر: OECD (2025). OECD Economic Outlook, Volume 2025 Issue 1: Tackling Uncertainty, Reviving Growth, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/83363382-en.

المفارقة الاقتصادية

تقودنا المراجعة المختصرة السابقة إلى الأحجية التي شغلت الصحافة الاقتصادية في الأشهر الماضية: كيف حدث أن الشيكل أظهر استقرارا ملحوظا في الفترة اللاحقة على اندلاع الحرب (وهو ما انعكس أيضا في تهاود معدل التضخم)، في الوقت الذي عانت فيه مؤشرات الاقتصاد الحقيقي في إسرائيل من تراجع حاد يصل إلى وصفه بأزمة غير مسبوقة؟ بكلمات أخرى، مع تكرار تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل،[6] وانهيار كامل لقطاع السياحة، وارتفاع الإنفاق العسكري (إلى 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ثاني أعلى نسبة في العالم بعد أوكرانيا)،[7] والارتفاع الحاد في عجز الموازنة وفي الدين العام (على الرغم من زيادة الضرائب وتقليص التحويلات والمساعدات)، وإعلان 46 ألف منشأة أعمال، بما فيها شركة ميناء إيلات، إفلاسها مع حلول 10 تموز 2024، وتقدير بنك إسرائيل أن الخسائر الناتجة عن الحرب من 2023 إلى 2025 يمكن أن تصل إلى 55.6 مليار دولار،[8] يبقى التساؤل كيف لم ينعكس كل هذا في انفلات التضخم من عقاله، وفي تدهور سعر صرف العملة (كما حدث مثلا للروبل الروسي إبان الحرب مع أوكرانيا)؟

الشكل 1: تطور سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (من تموز 2023 إلى تموز 2025)

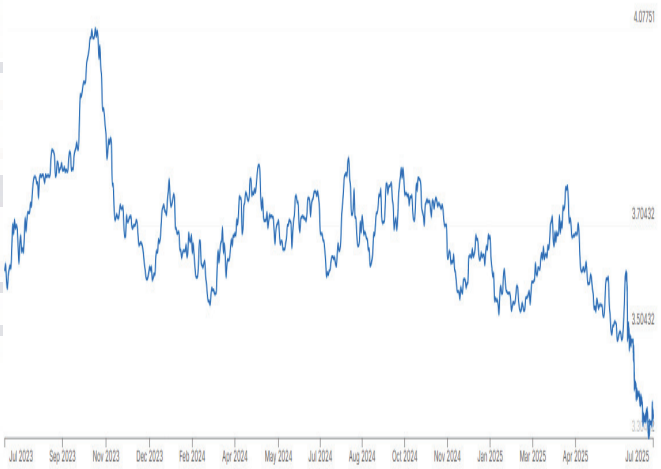

https://www.xe.com/urrencycharts/?from=USD&to=ILS&view=2Y

الجواب على هذه الأحجية ليس معقدا في واقع الأمر. وهو نتاج وضع فريد لاقتصاد إسرائيل يتمثل في أن الموازين الخارجية للدولة تعمل وكأنها مستقلة عن الاقتصاد المحلي. إذ في حين يعكس الأداء الداخلي عادة نفسه على الميزان الجاري في دول العالم الأخرى، إلا أن الميزان الجاري في إسرائيل يبدو وكأنه يتطور بشكل مستقل عن تحولات الوضع الداخلي، الاقتصادي والجيوسياسي.

6 لمزيد من التفصيل حول التصنيف الائتماني لإسرائيل راجع الصندوق « خلفيات ونتائج تخفيض التصنيف الائتماني للسندات السيادية في إسرائيل» في العدد 78 من المراقب الاقتصادي

7 SIPRI Fact Sheet April 2024: Trends in world military expenditure- https://reliefweb.int/report/world/sipri-fact-sheet-april-2024-trends-world-military-expenditure-2024-encasv

8 https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_impact_of_the_Gaza_war#:~:-text=While%20Israel%20did%20still%20see,reported%20to%20de-cline%20by%2018%25.

عوامل تدعم استقرار الشيكل

لتحديد العوامل الخارجية الرئيسية التي تدعم استقرار الشيكل، على الرغم من الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الداخلي غير المحابي دائما، يمكن أن نسجل العوامل التالية، معتمدين بشكل رئيس على مقالة نشرها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).[9]

- تقوم إسرائيل بإصدار سندات حكومية تُعرف باسم "Israel Bonds"، يتم شراءها من قبل آلاف المستثمرين حول العالم، خصوصا في الولايات المتحدة. ولقد جمعت إسرائيل منذ العام 1951 أكثر من 48 مليار دولار من بيع مثل هذه السندات. ولطالما كان استثمار الأفراد في هذه السندات إعلان عن دعم ومناصرة، بغض النظر جزئيا عن العائد المالي الذي يمكن أن يكون أدنى مما تعطيه سندات مشابهة. وتشارك في شراء السندات مؤسسات ضخمة مثل Morgan Stanley ، BlackRock، وشركات تأمين وصناديق تقاعد غربية، إلى جانب المستثمرين الأفراد. ولقد ضخ المستثمرون الأجانب في العام 2025 نحو 8.5 مليار دولار في أسواق رأس المال الإسرائيلية. جاء جزء كبير من هذا المبلغ، نحو 5 مليار دولار، جراء شراء المستثمرين للسندات الحكومية الإسرائيلية التي تم إصدارها بهدف تغطية عجز الميزانية وتمويل تكاليف الحرب. شمل الإصدار الأخير سلسلتين جديدتين من السندات الحكومية لأجل خمسة سنوات وعشر سنوات. وتجاوزت طلبات الشراء على هذه السندات المعروض منها بنسبة 4.6 أضعاف. وشارك في الشراء 300 مستثمر من أكثر من 30 دولة، من بينهم صناديق تقاعد وشركات تأمين وصناديق تحوط ومؤسسات مالية كبرى. وتولى إدارة الإصدار خمسة من أكبر البنوك الاستثمارية العالمية، وهي Bank of America، Citi، Bank، Deutsche Bank، Goldman Sachs، وJ.P. Morgan. وتولى بنك غولدمان ساكس لوحده إصدار أكثر من 7 مليارات دولار من السندات الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023. كل هذه المبالغ تولد قيمة صعبة لاقتصاد إسرائيل وتدعم قيمة الشيكل.

- توفر الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات مالية مباشرة تتجاوز 3.8 مليار دولار سنويا، معظمها مساعدات عسكرية، لكنها تُصرف بالدولار وتدخل النظام المالي الإسرائيلي، مما يدعم ميزان المدفوعات ويزيد من احتياطيات بنك إسرائيل من العملات الأجنبية. هذا يتيح للبنك التدخل الفوري لدعم الشيكل في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال، قام بنك إسرائيل خلال 2023–2024 بضخ أكثر من 30 مليار دولار من احتياطاته في السوق لدعم العملة.

- توظف الشركات التكنولوجية الكبرى مثل Intel ، Micro-soft، وGoogle استثمارات ضخمة في إسرائيل، وتضخ مليارات الدولارات سنويا في السوق المحلية، وهو ما يشكل مصدرا دائما للعملة الأجنبية ودعامة لاستقرار الشيكل. كما ينعكس هذا إيجابيا على صادرات إسرائيل من خدمات التكنولوجيا الرقمية. ولقد عوضت هذه الصادرات الخدمية العجز الذي أصاب الميزان التجاري السلعي لإسرائيل في السنوات الأخيرة.[10] يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من شركات التكنولوجيا العالية الإسرائيلية تم الاستحواذ عليها من الشركات العملاقة الأجنبية لقاء مبالغ شبه خيالية. ولقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بمقدار 2.2 ضعف خلال كانون أول-أيلول 2024 مقارنة بالفترة المناظرة في 2023. ووصلت قيمة الاستثمارات (الأجنبية بمعظمها) في الشركات الإسرائيلية الناشئة إلى 121.2 مليار دولار في العام 2024.[11] يضاف إلى كل ذلك أن سعر الفائدة في إسرائيل يبلغ 4.5%، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم ويعادل ضعف المستوى تقريبا في الإتحاد الأوروبي. ولا يخفى أن هذا عامل مهم لجذب تدفق رؤوس الأموال من الخارج وزيادة الطلب على الشيكل.[12]

سؤال أخير

يبقى السؤال التالي: هل القيمة المرتفعة للشيكل أمر مفيد فعلاً للاقتصاد الإسرائيلي؟ الجواب على هذا السؤال يعتمد على من هو المجيب. بنك إسرائيل سوف يرحب على الأرجح بارتفاع قيمة العملة، لسببين إثنين. أولهما أن الشيكل المرتفع سوف يهاود من الضغوط التضخمية، وثانيهما أن انخفاض التضخم سوف يسمح للبنك بتخفيض سعر الفائدة، الذي كما ذكرنا سابقا أنه واحد من أعلى المستويات في العالم. أما إذا كان المجيب هو فرد يحصل على دخله من عوائد السندات والأسهم في بورصات أميركا (وعدد هؤلاء ليس بالقليل) فإن الشيكل المرتفع يعني أنه سيعاني من خسارة في الدخل مقوما بالشيكل. كذلك الحال بالنسبة لكل العاملين في حقل التصدير. ولكن وبشكل عام فإن قوة العملة غالبا ما تعتبر على أنها انعكاس لقوة الاقتصاد، وهذا صحيح حتى في حالة إسرائيل النادرة حيث الشيكل هو الحصان والاقتصاد المحلي هو العربة، وليس العكس!

9 وليد حباس: الشيكل الإسرائيلي خلال الحرب: حصانة دولية واستثمار عالمي في اقتصاد الحرب والإبادة. المشهد الإسرائيلي. مدار. يونيو 2025

10 Haaretz," How Could War Be So Bad for Israel and So Good for the Shekel? January 16, 2025

11 المصدر السابق

12 Globes «As shekel gains strongly, is it heading for NIS 3/$? //24 Jun, 2025.

4. حرب السيولة النقدية أداة من أدوات الإبادة

نشر معهد «ماس» نهاية شهر آذار 2025 تقريرا بعنوان «أزمة السيولة المالية الحادة في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023».[13] استعرض التقرير أزمة شح السيولة النقدية التي يعاني منها قطاع غزة خلال حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي. ونورد في ما يلي أبرز المحاور التي جاء بها التقرير:

- تقدر الخسائر التي تكبدها القطاع المصرفي في قطاع غزة في محفظة الائتمان بحوالي مليار دولار. وجرى خلال الحرب تدمير واسع للبنية التحتية المصرفية، حيث تعرض 54 مكتب وفرع مصرفي إلى تدمير كلي أو جزئي (33 دمرت كليا، 19 تعرضت إلى أضرار جسيمة). هذا يعني بكلمات أخرى أن 98% من البنية التحتية المصرفية في قطاع غزة أصبحت خارج الخدمة، مع تبقي أقل من 3% فقط من أجهزة الصراف الآلي تعمل جزئيا داخل القطاع. وقد أدى هذا التدمير الواسع للبنية التحتية المصرفية في القطاع، إلى جانب تعليق إسرائيل لجميع التحويلات النقدية، إلى حرمان السكان والمؤسسات التجارية والمنظمات الإنسانية من الحصول على أو توفير السيولة النقدية.
- تفاقمت أزمة شح السيولة النقدية مع تعرض المؤسسات المالية للنهب، حيث استولت القوات الإسرائيلية على نحو 200 مليون شيكل من مقر بنك فلسطين في قطاع غزة حسب ما جاء في تقرير منشور في صحيفة (Middle East Monitor). وأشار التقرير إلى أن ما تبقى هو 110 مليون دولار فقط في خزائن البنوك الفلسطينية، مقارنة مع 290 مليون دولار قبل الحرب. وقد ساعد على التآكل الكبير في أموال خزائن البنوك غياب إنفاذ القانون، والذي أدى إلى تفشي السرقة من قبل عصابات خارجة عن القانون.
- تفاقمت مشكلة السيولة كذلك مع مغادرة قرابة 100 ألف فلسطيني قطاع غزة حاملين معهم أموالهم ومدخراتهم الشخصية.
- ظهور ممارسات السوق السوداء مثل «المكيشيين»، الذين يوفرون النقد القابل للتداول "الكاش" للمواطنين، لقاء التحويلات والأموال في الحسابات المصرفية، مقابل تقاضي عمولات تتراوح بين 20% و30%. وفي بعض الأحيان تصل نسبة العمولات كما ورد في مقال نشر في مجلة فورتشن (Fortune) إلى 40%.[14] وقد تنامت هذه الظاهرة على نطاق أوسع بعد التدمير الحاصل على البنية التحتية المصرفية في القطاع.
- زاد رفض قبول العملات القديمة من صعوبة الحصول على النقد القابل للتداول، حيث يرفض التجار العملات النقدية القديمة من فئة 20 شيكل، و100 شيكل، و200 شيكل، حتى لو كانت صالحة قانونيا وسليمة ماديا. كما زاد من صعوبة الحصول على النقد القابل للتداول الحذر الشديد الذي يبديه التجار في قبول العملات التي تحتوي على عيوب طفيفة. وتخلق صعوبة الحصول على النقد القابل للتداول حواجز غير ضرورية في المعاملات، وهذا يصعب على سكان القطاع الذين يعانون أشد درجات الفقر والجوع من استخدام العملات المتاحة. ويشير التقرير أنه في ظل هذا الواقع، ظهرت مهنة جديدة وهي تنظيف وترقيع الأوراق النقدية مقابل مدفوعات. وتبلغ قيمة رسوم تنظيف ورقة نقدية من فئة 100 شيكل نحو 4 شواكل، ونحو 5 شواكل لتنظيف ورقة نقدية من فئة 200 شيكل. ويشير المقال في مجلة فورتشن (Fortune) إلى أن رسوم تنظيف العملات الورقية يتراوح ما بين 3 إلى 10 شواكل، أو ما يعادل بين 1-3 دولارات.
- يشير التقرير إلى أشكال أخرى من الاستغلال، والتي فاقمت من مشكلة شح السيولة في القطاع وهي انخفاض قيمة الأوراق النقدية القديمة، حيث قد يجبر الأفراد على استبدال ورقة نقدية قديمة من فئة 100 شيكل بورقة نقدية جديدة من فئة 50 شيكل، كما يشير التقرير إلى أن قيمة الأوراق النقدية المزقة أقل من قيمة الأوراق النقدية المتماسكة، وفي بعض الأحيان لا تكون هناك أي قيمة للعملة المزقة، حتى لو كانت من عملة أجنبية.
- مع وصول معدل التضخم في قطاع غزة إلى مستويات قياسية (258%، خلال الفترة ما بين 7 تشرين أول 2023 إلى أيلول 2024). تزداد الحاجة إلى النقد السائل. وفي ظل محدودية توفره ينعكس كل هذا على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى قدرتهم على توفير السلع الأساسية التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير جدا.[15]
- في ظل شح السيولة، قامت سلطة النقد الفلسطينية باتخاذ مجموعة من التدابير للحفاظ على الاستقرار المالي، على رأسها: إطلاق نظام الدفع الفوري«IBURAQ»، وتوسيع استخدام المحافظ الإلكترونية، وتوفير خدمات مصرفية بديلة عبر الرسائل القصيرة وأكواد USSD للتغلب على انقطاع الإنترنت. ومع ذلك، لا تزال محدودية استخدام الأنظمة الرقمية، واستمرار التحديات التقنية في الاتصال، وانخفاض الوعي المجتمعي، من أبرز العوائق أمام إيجاد حلول جدية ومستدامة لمشكلة فقدان السيولة النقدية التي باتت أداة أخرى من أدوات الاحتلال في حرب الإبادة التي يشنها ضد القطاع.

13 https://mas.ps/cached_uploads/download/2025/03/26/paper-liquidity-crisis-2025-eng-1742997362.pdf

14 Shurafa, W., & Kullab, S. (2025, July 11). Inside Gaza's world of 'cash brokers' as currency disappears: "We lose nearly half of our money just to be able to spend it". Fortune. Retrieved from https://fortune.com/2025/07/11/how-does-money-work-in-gaza-israel-cash-brokers/

15 يشير المقال المنشور في مجلة فورتشن (Fortune) أن الأسرة المكونة من ثمانية أفراد تنفق ما يعادل 12 دولار كل يومين على الدقيق وأن هذا كان أقل من ٤ دولار قبل الحرب. كذلك الحال بالنسبة إلى السكر، حيث يتراوح سعر الكيلو بين 80-100 دولار في حين كان قبل الحرب أقل من دولارين.

5. البنك الدولي يدرس سياسات الإنفاق لدى الحكومة الفلسطينية

نشر البنك الدولي في حزيران 2025 دراسة مطولة (171 صفحة) عن الاقتصاد الفلسطيني تحت عنوان «مراجعة أولويات سياسات الإنفاق لدى السلطة الفلسطينية في ظل أزمة مالية متفاقمة»[16]. تناولت الدراسة بالتفصيل بنود ومشاكل تمويل الإنفاق في أربعة مجالات: رواتب الموظفين، نظام التقاعد العام، النظام الصحي، وقطاع التعليم. وتستقطع هذه المجالات الأربعة 67.3% من إجمالي الإنفاق العام. وأوردت الدراسة معلومات مفصلة عن تطور الإنفاق العام في المجالات الأربعة، مع مقارنات إقليمية، ومراجعة للمشاكل التي تحيق بها. كما قدمت توصيات تساعد على حل الأزمة التي تواجه التمويل والإنفاق في هذه المجالات.

أكدت الدراسة مرارا وتكرارا أن العقبة الأكبر التي تقف وراء عجز التمويل وتراجع الأداء وصعوبة تطبيق الحلول هي الاحتلال الإسرائيلي والعوائق التي يضعها أمام حرية حركة الأفراد والبضائع، ومصادرة الأراضي والاستقطاعات المتصاعدة من إيرادات المقاصة.[17] كما أكدت على امتداد الدراسة على الوضع المأساوي الذي يمر به قطاع غزة. وأعطت الأولوية في توصياتها إلى تخصيص الموارد الكافية لإعادة إحياء القطاع الصحي وقطاع التعليم في القطاع حال توقف الحرب.

الأزمة المالية

تمكنت السلطة الفلسطينية خلال سنوات متعددة من زيادة الإيرادات العامة بأكثر مما فعلت دول تمر بظروف استثنائية مشابهة. ولكن الإيرادات شهدت انخفاضا حادا منذ 2023، حيث بلغت نسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.ا.). وجاء نحو 60% منها من إيرادات المقاصة. ومع تصاعد وتيرة الاستقطاعات الإسرائيلية من الإيرادات، والتراجع الاقتصادي الحاد، باتت الأزمة المالية مستحكمة. علما بأن الإنفاق العام للحكومة الفلسطينية مرتفع مقارنة مع دول المينا والدول ذات الدخل المناظر. وبلغت نسبة الإنفاق في العقد المنصرم 30% من ن.م.ا. وكان الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي، لكنه في ذات الوقت لم يترجم إلى نمو قوي ومستدام.

فاتورة الرواتب هي الإنفاق المسيطر في إجمالي الإنفاق، مع نسبة استثمار لا تستقطع أكثر من 2% من الإنفاق، وهي نسبة متدنية للغاية مقارنة بالدول المناظرة. هذا يعني أن المرونة المالية للسلطة الفلسطينية محدودة للغاية. ومع انخفاض الإيرادات المحلية وكذلك المساعدات الخارجية، كانت زيادة الدين العام والمتأخرات هي المخرج في المتناول. ولقد وصلت نسبة الدين إلى 85.7% من ن.م.ا. نهاية 2024. وللمتأخرات الحصة الأكبر من هذا الدين (55% من ن.م.ا.). وتبلغ قيمة المتأخرات تجاه القطاع الخاص 1.5 مليار دولار، معظمها تعود إلى شركات الأدوية والمستشفيات الخاصة. وتبلغ قيمة الدين لصندوق التقاعد العام نحو 3 مليارات دولار، ولرواتب الموظفين 1.47 مليار دولار. وتثير القيمة العالية للمتأخرات القلق الشديد، لأنها تنعكس سلبا على الاستثمار وعلى الإنفاق الخاص.

رواتب الموظفين

استمرت فاتورة رواتب الموظفين لدى السلطة الفلسطينية بالارتفاع في ظل جو عام يعيق توسع التشغيل في القطاع الخاص، حتى وصلت لمستويات غير مسبوقة وغير مستدامة ماليا. المشكلة تمثلت في صعوبة اتباع سياسة اقتصادية تقليدية في ظل الظروف التي سادت منذ العام 2000 عقب الانتفاضة الثانية، ومع ارتفاع حدة القيود الإسرائيلية. وهذا ما قاد إلى سياسات بديلة تعتمد على التوسع في التوظيف الحكومي لزيادة الطلب العام. ولكن فاتورة الرواتب وصلت إلى 14% من ن.م.ا. وباتت تستقطع 46% من إجمالي الإنفاق العام بالمتوسط خلال 2011-2018. وهذا أعلى بكثير من المتوسطات في دول المينا التي بلغت 11% و30% على التوالي. ومع ازدياد حدة الأزمة كانت الحكومة تسدد 80-85% فقط من الرواتب منذ تشرين الثاني 2021، وانخفضت النسبة إلى 50-70% منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة. ويظهر التحليل أن العامل الأهم وراء ارتفاع فاتورة الرواتب هو ارتفاع الرواتب والعلاوات، نظرا لأن الارتفاع في عدد الموظفين كان محدودا للغاية بين 2011-2021. إذ كانت فاتورة الرواتب تزداد على معدل سنوي يبلغ 2.3% خلال الفترة، بينما كان عدد الموظفين يزداد على معدل 0.3% فقط (في قطاع التعليم والصحة بشكل خاص). ولقد ارتفع عدد الموظفين في الضفة الغربية خلال العقد المذكور بنسبة 32%، ووصل إلى 116,458 في حين هبط العدد في قطاع غزة بنسبة 40% خلال نفس الفترة ووصل إلى 39,156 شخص. يعزى الارتفاع في فاتورة الرواتب بشكل أساسي إلى الزيادة في العلاوات، حيث أورد التقرير أن مجمل العلاوات شكلت 41% من فاتورة الرواتب خلال العقد 2011-2021. ويشير التقرير أيضا إلى أنه خلال ذات الفترة ارتفع الإنفاق على العلاوات بمقدار 56% بينما ارتفع الإنفاق على الراتب الأساسي بمقدار 23%. الملفت بالأمر أن ارتفاع فاتورة الرواتب لم ينعكس في زيادة فعالية أداء الحكومة، ذلك لأن «انطباع» السكان حول فعالية الأداء العام انخفض من مؤشر 43/100 في 2010 إلى 29/100 في 2020.

التوصيات: تجميد فاتورة الأجور لمدة 2 سنة ثم فرض سقف 1.5% على زيادتها سنويا. تخفيض التعويضات والعلاوات بنسبة 20%. وضع هدف رقمي محدد بالعلاقة مع زيادة التوظيف العام، مثلا زيادة موظف واحد لقاء كل 2 يغادرون. هذه التوصيات مجتمعة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض فاتورة الرواتب بنسبة 16%، إلى 7 مليار دولار مع حلول 2026.

16 World Bank (2025): Public Expenditure Review of the Palestinian Authority Policy Priorities Amid a Spiraling Fiscal Crisis. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061125101529564/pdf/P500604-64aeba13-ba2a-4b7d-a07b-5f7ecd93cb39.pdf

17 لمزيد من التفاصيل حول الاستقطاعات من إيرادات المقاصة راجع صندوق تجميد تحويلات المقاصة وتطبق استقطاعات مستجدة في هذا العدد من المراقب.

نظام التقاعد العام

وصل إنفاق الموازنة على صندوق التقاعد العام لنحو 3.5% من ن.م.ا. في العام 2022، وهو ما يعادل 13% من إجمالي الإنفاق. ولقد خضع النظام إلى دورات متعددة من التعديل وإعادة التنظيم حتى تم إصدار النظام الموحد في العام 2006. ونظام التقاعد العام كريم نسبيا (2% من الراتب لقاء كل سنة خدمة). وسن التقاعد منخفض (60 سنة). ومكافآت التقاعد المبكر مجزية. وهناك الآن عجز كبير في مساهمة الحكومة ومساهمة الأعضاء على حد سواء في صندوق التقاعد. وتواجه هيئة التقاعد الفلسطينية الآن خطر الإفلاس.

التوصيات: قدمت الدراسة أربع مجموعات من التوصيات، ثلاث منها توصيات لإصلاحات هيكلية ومنهجية في النظام، والمجموعة الأخيرة رقمية. ونستمد من الأخيرة التوصيات التالية: رفع سن التقاعد إلى 63 سنة للرجال والإناث على نحو تدريجي، بمعدل 3 أشهر كل سنة (أي أن الهدف سيتم الوصول له خلال 12 سنة). تقييد التقاعد المبكر إلى 5 سنوات قبل سن التقاعد. وتخفيض مستوى التعويض تدريجيا من 2% من الراتب لكل سنة خدمة إلى 1.75%.

النظام الصحي

أدت الحرب إلى انهيار كامل للنظام الصحي في قطاع غزة. وتم تقدير تكاليف إعادة إحياء النظام بنحو 4.3 مليار دولار على المدى القصير. كما أدت القيود على الحركة وتدهور الوضع الاقتصادي إلى آثار وخيمة على القطاع الصحي في الضفة الغربية. أي أنه بالمجمل يواجه تحديات كبيرة في الأراضي الفلسطينية. إذ أن توقع طول مدة الحياة أدنى في كل من الضفة والقطاع مما هو عليه في الدول المناظرة. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ قبل الحرب، إلا أن زيادة السكان وارتفاع عبء الأمراض غير المعدية وانتشارها أدى إلى ارتفاع الوفيات نتيجة تأخر التشخيص ونقص العلاج. وتحتاج المستشفيات الحكومية إلى استثمارات كبيرة لشراء المعدات الحديثة وتطوير البنية التحتية. ولا يزيد الإنفاق على البنية التحتية للمستشفيات على 1% من إجمالي الإنفاق. أي أن ارتفاع التكاليف التشغيلية في المستشفيات يحد من فرص الاستثمار وشراء المعدات. تقوم هذه المستشفيات حاليا بتحويل معظم المرضى إلى المستشفيات الخاصة بسبب نقص طاقتها. ويجري منذ 2015 تحويل 90 ألف مريض للمستشفيات الخاصة سنويا، وهو ما يؤدي إلى تكاليف إضافية على الموازنة العامة تبلغ 250 مليون دولار. وبلغت قيمة المتأخرات تجاه المستشفيات الخاصة مع حلول حزيران 2025 مبلغ 623 مليون دولار، أو 4.5% من ن.م.ا. كما أن عدد العاملين في القطاع الصحي متدني، ويبلغ 1.4 طبيب، و1.76 ممرضة، و0.21 قابلة ولادة لكل ألف نسمة في 2021. وعدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان منخفض مقارنة بالدول المناظرة. وتعاني هيكلية الموازنة الصحية من خلل كبير إذ ليس هناك وكالة تأمين صحي تتمتع باستقلالية عن الموازنة العامة. ولقد بلغ إجمالي الإنفاق الصحي لكل فرد 332 دولار في العام. وهذا المبلغ هو ضعف مستواه في البلاد المناظرة. وعلى الرغم من أن الإنفاق الصحي العام يصل إلى 13% من إجمالي إنفاق الموازنة، إلا أن 12.3% من السكان يواجهون فواتير طبابة كارثية بالنسبة إلى دخلهم. كل هذا يفرض تحديات جسيمة أمام السلطة الفلسطينية لتطوير القطاع الصحي وعلاج أزمته المالية.

التوصيات: حالما يتوقف القتال فإن الأولوية القصوى هي إعادة بناء النظام الصحي في قطاع غزة على أسس سليمة. يتوجب تقوية وإصلاح أنظمة المشتريات في وزارة الصحة. توسيع قاعدة، وزيادة عدالة، التأمين الصحي. تحسين فرص توفير موارد إضافية للقطاع الصحي. إذ حتى لو تم رفع مبلغ التأمين الصحي 3 مرات فإن إجمالي الإيراد منه لن يغطي ثلث الإنفاق الصحي. لذلك يتوجب توفير موارد من مصادر أخرى (مثل فرض ضرائب على المأكولات والمشروبات غير الصحية، والسجائر والكحول). تحسين وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للقطاع الصحي، مع تطوير البنية التنظيمية ومسار العمليات والمشتريات فيه.

قطاع التعليم

تعرض قطاع التعليم، كحال النظام الصحي في قطاع غزة، إلى تدمير شامل. وبات 100% من التلاميذ خارج المدارس وتعرض الكثير منهم ومن المعلمين والمعلمات للقتل. وتم تقدير تكاليف الدمار في القطاع التعليمي بنحو 341 مليون دولار، أو 2% من ن.م.ا. ولقد خلقت القيود الفيزيائية والقيود الاقتصادية الأخرى ضغوطا كبيرة على النظام التعليمي حتى قبل الحرب. ولم يحصل المعلمون على كامل رواتبهم، حالهم كحال بقية الموظفين، منذ آواخر العام 2021، وكان لهذا آثار سلبية على أخلاقيات وحوافز العمل. هذا إلى جانب نزاع العمل المستديم بين المعلمين والسلطة. ولقد بلغت قيمة متأخرات قطاع التعليم 6 ملايين شيكل في 2018. وفي السنوات الخمس اللاحقة ارتفعت المتأخرات بمقدار 14 ضعف ووصلت إلى أكثر من 98 مليون شيكل، أو 0.14 من ن.م.ا.

ما قبل الحرب، حصل تطور إيجابي في قطاع التعليم خلال العقد السابق على اندلاع الحرب 2012-2022 في كل من الضفة والقطاع. إذ ارتفعت نسبة التحاق تلاميذ الصفوف الابتدائية والإعدادية إلى 98.6% و81.8% على التوالي. وكانت نسبة الإنفاق على التعليم ثابتة خلال السنوات، نحو 5% من ن.م.ا. (16% من إجمالي الإنفاق العام). وهذه النسبة متساوقة مع المستوى العالمي وتدلل على الأولوية التي توليها السلطة لقطاع التعليم. ولكن كفاءة التعليم مازالت متدنية. وتشير نتائج اختبار «بيزا» في 2020 إلى أن 80% من التلاميذ الفلسطينيين جيل 15 سنة مستواهم أدنى من اللازم في الرياضيات (77% أدنى في القراءة والعلوم). ومن الصعب إحراز تقدم في قطاع التعليم على المدى القصير نظرا لأن معظم الإنفاق على هذا القطاع يذهب إلى الرواتب.

التوصيات: أول التوصيات يتعلق بتسديد النقص في رواتب المعلمين وضرورة إعطاء أولوية لهذا الأمر نظرا لانعكاساته بالغة الأهمية على نوعية التعليم ومستقبل الجيل الجديد. ثانيا، ضرورة تخصيص موارد إضافية واهتمام أكبر بمرحلة ما قبل المدرسة (الحضانات) التي مازال الالتحاق بها، ونوعية التأهيل فيها، متدن إلى حد كبير.

إن زيادة عدالة الإنفاق تتطلب تخصيص موارد أكثر لتأهيل ما قبل المدارس نظرا أيضا لأن المردود من هذه المرحلة التعليمية مرتفع بشكل كبير. أخيرا، هناك ضرورة لإصلاح نظام التخطيط المالي لقطاع التعليم.

توصيات وشروط عبر القطاعات الأربعة

إلى جانب التوصيات التي جاءت بها الدراسة بالنسبة لكل مجال من مجالات الإنفاق الأربعة، ذكرت أن هناك شروطا/تحديات ضرورية عابرة للقطاعات لضمان نجاح إصلاح سياسات الإنفاق. وعلى رأس هذه ضرورة إيقاف الحرب المستعرة في قطاع غزة. ثم زيادة التعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهو أمر حاسم للتطور ولحل الأزمة المالية. أيضا، ضرورة إيجاد حل مرض لبنية الحكم في قطاع غزة وطبيعة العلاقة مع السلطة المركزية. إذ أن الحكومة الفلسطينية تجني منذ العام 2006 نحو 3% فقط من إيراداتها من القطاع، في حين تنفق نحو ثلث إجمالي إنفاقها هناك (معظمه رواتب للموظفين). أخيرا، تؤكد الدراسة على أن الجهد المطلوب من الحكومة لتبني أجندة الإصلاح أمر حاسم بدوره للوصول إلى الاستدامة المالية.